وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلـية الحقوق والعلوم السياسية

الإندماج المصرفي - دراسة مقارنة-

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون الأعمال

من تقديم الطالبتين:

- فرقاني نسرين
- كيحلي مريم

تحت إشراف الأستاذ:

د.بن صاري رضوان

أعضاء لجنة المناقشة

د. مهري محمد أمين ..... رئيسا

د. بن صاري رضوان ..... مشرفا

د. سبتي عبد القادر.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

شكر و عرفان

بداية و قبل كل شيء نشكر المولى عز وجل على توفيقه في إنجاز وإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بن صاري رضوان لتفضله بالإشراف على هذا العمل.

تحية و إحترام و إمتنان إلى كل الأساتذة الكرام أصحاب الفضل لوصولنا إلى ما نحن عليه الآن.

و أخيرا أتوجه بخالص شكري و عظيم تقديري لوالدي و أسرتي لكل ما قدموه من ..... و مساعدة و تشجيع حتى أصل لما وصلت إليه والحمد لله رب العالمين.

إهداء

بسم الله الذي هدانا لنعمتي الاسلام و انار طريق العلم و وفقنا في إنجاز هذا العمل نحمده و نشكره كثيرا و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و سيد الأصفياء و على آله الاتقياء و من تبعه بإحسان إلى يوم الفناء سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

أما بعد اهدي ثمرة جهدي إلى:

أعز و أغلى ما أملك في الوجود و إلى أحق الناس بصحبتي الوالدين الكريمين.

إلى قدوتي و فخري و مثلي و تاج رأسي إلى من عشت في كنفه و رعايته و حبه و لم يبخل عليّ يوما بشيء، أبي الغالي عبد الكريم.

إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلى من لا أوفيها حقها مهما قلت أو فعلت إلى أعذب اسم نطقت به شفتاي، إلى من حملتني وهنا على وهن و سقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعة و علمتني صغيرة و رافقتني بدعائها و إعانتها حتى و انا كبيرة أمي الغالية لطيفة.

إلى اخي الغالي و سندي حمزة.

إلى اخي العزيز جلال الدين و زوجته سارة.

إلى اخي الصغير المدلل عمر.

إلى زوجي و رفيق دربي و شريك حياتي و سبب سعادتي و معيني و مشجعي كريم.

إلى رمز البراءة و زينة الحياة الدنيا وينبوع السعادة و فرحتي بالدنيا و نور عيني و فلذة كبدي فضيل ومارية.

إلى أرواح جداتي و أجدادي الظاهرة رحمهم الله.

إلى كل من تربطني بهم صلة الرحم.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي بالأخص صديقتي مريم كيحلي و هبة و سمية و إلهام.

نسرين

إهداء

اهـــــدءا

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقـار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. إلى من ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفـاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب .... أمي الغالية

إلى نجم سمائي و نور حياتي..إلى من سندني بكل حرص على أن أرقى بطموحاتي .. إلى من افتخر دوما بنجاحاتي و انجازاتي ..إلى من نصبني ملكة في بيته .. زوجي الغالي الى قرة عيني ...و فلذات كبدي ..أبنائي: تقوى الله و محمد عبد المقيت.

إلى من رافقاني بكل سعادة واطمئنان على طريق النجاح ..إلى من كن نورا ساطعا يضيء حياتي..إلى ينابيع الصدق الصافي.. أخواتي العـــــــــــــــــــــزيزات فوزية، نسيمة، امال، فاطمة الزهراء ، وحيدة.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفـاء والعطاء.. إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت.. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ..إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي نبيلة، رحمة، نسرين، هبة، سمية، نهال.

مريم.

مقدمة

مقدمة:

يتميز الإقتصاد العالمي بظاهرة تجميع وتركيز المؤسسات وتحول الوحدات الإقتصادية من وحدات صغيرة إلى وحدات ضخمة، وهو ما يعبر عنه بحلول الرأسمالية الإحتكارية "محل رأسمالية المنافسة"، حتى أصبحت المؤسسة العملاقة في هذا العصر المحرك الفعال لتحقيق التقدم الإقتصادي، وبرز التركيز الإقتصادي كوسيلة لتدعيم القدرة على المنافسة والسماح بإرتفاع كمية الإنتاج وتحديثه وتطويره وتجويد المنتوجات القائمة وتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة العائد.

ومن مظاهر التركيز الإقتصادي، نجد الإندماج المالي الذي يمثل الية حيوية لإستدامة معدلات مرتفعة ومستقرة للنمو الإقتصادي، باعتباره يؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد وخفض كلفة رأس المال، ومع زيادة العولمة تعد الإنتاجية والكفاءة المصرفية ضرورية لبقاء البنوك، ويشير مفهوم الإندماج المالي على المستوى الدولي إلى تجاوز الحواجز الجغرافية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي تقف أمام تدفقات رؤوس الأموال.

وفي داخل الإندماج المالي يحتل الإندماج المصرفي مكانة متنامية إنتزعها على خلفية الدور القوي الذي لعبه في تطوير القطاع المصرفي بشكل خاص والمالي بشكل عام.

ومع تسارع وتيرة العولمة والتطور المالي في الاسواق المالية أصبحت ظاهرة الإندماج بين المؤسسات المالية والبنوك مثيرة للإنتباه، خاصة لكونها قد تعاطفت مؤخرا إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة عالم اليوم، كما انها باتت مطلبا ملحا من جانب كثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال، إذ تشهد الأسواق الدولية عمليات إندماج كثيرة بأحجام كبيرة، ونظرا لكون قطاع المال والمصارف من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة، فهو يشهد تطورا وتنوعا سريعا لن تتمكن البنوك الصغيرة من مواكبته داخل الحدود المحلية.

كما كان لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال دورا بارزا على المستوى العالمي في توحيد معايير الملاءة المصرفية وإدارة المخاطر، بهدف ضمان سلامة وإستقرار الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي، لاسيما في إطار الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات التي فرضت العديد من الإلتزامات على الدول في هذا المجال.

وتعتبر عملية الإندماج بين الصارف إحدى الوسائل لمواجهة المشكلات الداخلية المتعلقة بإنخفاض الربحية وضعف القواعد الرأسمالية، كما يعتبر أحد أبرز مظاهر الإستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم في الإقتصاد العالمي.

بناءا على ما تقدم فإن الإشكالية المطروحة:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإندماج المصرفي في إصلاح القطاعات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية بين البنوك ؟

إن هذه الإشكالية تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

-ما المقصود بالإندماج المصرفي وماهي أنواعه ؟

-ماهو واقع الإندماج المصرفي في العالم ؟

-ماهي السبل الكفيلة لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري والإرتقاء به لتسهيل الإندماج المصرفي ؟

-يعمل الإندماج المصرفي على تحديث وتطوير النظام المصرفي باستخدامه لمجموعة من النظريات والطرق الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمات المصرفية.

-للإندماج المصرفي استراتيجيات عديدة لزيادة القدرة التنافسية بين البنوك.

-الإندماج المصرفي أصبح ضرورة ملحة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري وتفعيل دوره في الإقتصاد.

تكمن أهمية الدراسة كونها تمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الإقتصادية، إضافة إلى إبراز دور وأهمية الإندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية كبيرة وقوية تلائم متطلبات العولمة الإقتصادية، وأن القطاع المصرفي الجزائري في حاجة إلى عمليات إندماج، وكذلك تبرز أهميتها من خلال رصد حالات إندماج في الدول المتقدمة الإتحاد الأوروبي وكذلك في الدول النامية مصر.

هناك عدة أسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع

أ-أسباب ذاتية: تتمثل فيما يلي:

-الميول الشخصي لمعالجة هذا الموضوع لأنه ينصب في صلب تخصصنا.

-الرغبة في معالجة البحوث والمواضيع التي تواكب التطورات العالمي.

ب-أسباب موضوعية:

-أهمية الإندماج المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

-ما تشهده الساحة الدولية اليوم من زيادة كبيرة في حجم الإندماجات المصرفية.

-معرفة الأثار الناجمة عن عمليات الإندماج المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية.

-معرفة واقع الإندماج المصرفي في الجزائر.

يمكن حصر أهداف هذا البحث فيما يلي:

-إبراز ماهية الإندماج المصرفي والإلمام بجميع جوانبه من تعريف وأنواع والآثار الايجابية والسلبية والقانونية له.

-تسليط الضوء على النتائج التي حققتها البنوك المندمجة محل الدراسة.

-تحديد التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية وسبل تحفيز الإندماج المصرفي.

تم الإعتماد على أكثر من منهج حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية والإلمام بالموضوع، كالمنهج الوصفي باستعراض مفهوم الإندماج المصرفي وأنواعه، والمنهج التحليلي من خلال تحليل أثار الإندماج في مصر والمنهج المقارن من خلال مقارنة بين الإندماج في الإتحاد الأوروبي كنموذج عن الدول المتقدمة.

إختلفت الدراسات والبحوث سواء كانت مذكرات ماجستير أو أطروحات دكتوراه والتي تناولت جانب من الموضوع نذكر منها:

1-ضيف روفية -استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الإندماج- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة كلية العلوم اللإقتصادية وعلوم التسيير حيث تناولت في هذه الدراسة الإطار النظري لعمليات الإندماج والإستحواذ وكيف يؤدي إلى التأثير على المنافسة بين البنوك.

2-مطاي عبد القادر: الإندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي مذكرة مقددمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم اللإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – 2010، هدفت هذه الدراسة لإيضاح أهمية عمليات الإندماج في تطوير العمل المصرفي وإبراز الإندماج المقترح على تحسين أداء المنظومة المصرفية ومعرفة فعالية الإندماج في رفع القدرات التنافسية.

إلماما بمختلف الجوانب الرئيسية للموضوع وبغية الوصول إلى الهدف المسطر تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الاطار القانوني للإندماج المصرفي مبرزين في المبحث الأول ماهية الإندماج المصرفي وتطرقنا في المبحث الثاني

إلى معرفة الأسس النظرية لعمليات الإندماج المصرفي أما المبحث الثالث فتضمن أثار الإندماج المصرفي.

أما الفصل الثاني فخصصناه لعرض تجارب بعض الدول للإندماج المصرفي حيث عرضنا في المبحث الأول تجربة الإتحاد الأوروبي كنموذج عن الدول المتقدمة، أما المبحث الثاني فتضمن تجربة مصر في الإندماج المصرفي كنموذج عن الدول النامية، وتناولنا في المبحث الثالث الإندماج المصرفي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار القانوني للإندماج المصرفي

تعتبر ظاهرة الإندماج الإقتصادي من أهم القضايا المطروحة على الساحة الإقتصادية، وذلك لما تشهده الألفية الأخيرة من عمليات الإندماج بين كبريات المؤسسات المالية العالمي، ما شكل تحديا يحمل في طياته الكثير من التحذيرات الخاصة بقدرات المؤسسات المالية المصغرة في مختلف دول العالم على المنافسة، وذلك في ظل تنامي دور المنظمة العالمية للتجارة وإزدياد التكاملات الإقتصادية والإقليمية كقوة دافعة لعمليات الإندماج المصرفي.

وهذا ما يدفعنا إلى دراسة مختلف الجوانب الخاصة بالإندماج المصرفي في هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية الإندماج المصرفي.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لعمليات الإندماج المصرفي.

المبحث الثالث: آثار الإندماج المصرفي.

المبحث الأول: ماهية الإندماج المصرفي

يتميز العصر الحاضر بأنه عصر الكيانات الإقتصادية الكبرى لذلك يعد الإندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا، حيث أصبحت عملية الإندماج بين البنوك هي القوة الدافعة لإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، كونها أصبحت تمثل موضوعا عالميا، كما تعتبر أمانا للمصارف الضعيفة والمتعثرة وغير القادرة على مواجهة متطلبات السلطة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم الإندماج المصرفي

تعريف الإندماج لغة:

الإندماج في اللغة مصدر اندمج مشتق من الفعل الثلاثي دمج الليل دموجا أي أظلم ودمج الحيوان، أي أسرع وقارب الخطو ودمج على القوم أي دخلهم بغير إستئذان، ودمج الشيء دخل في غيره واستحكم فيه، وكذلك أدمج الشيء أي لفه في ثوبه.[1]

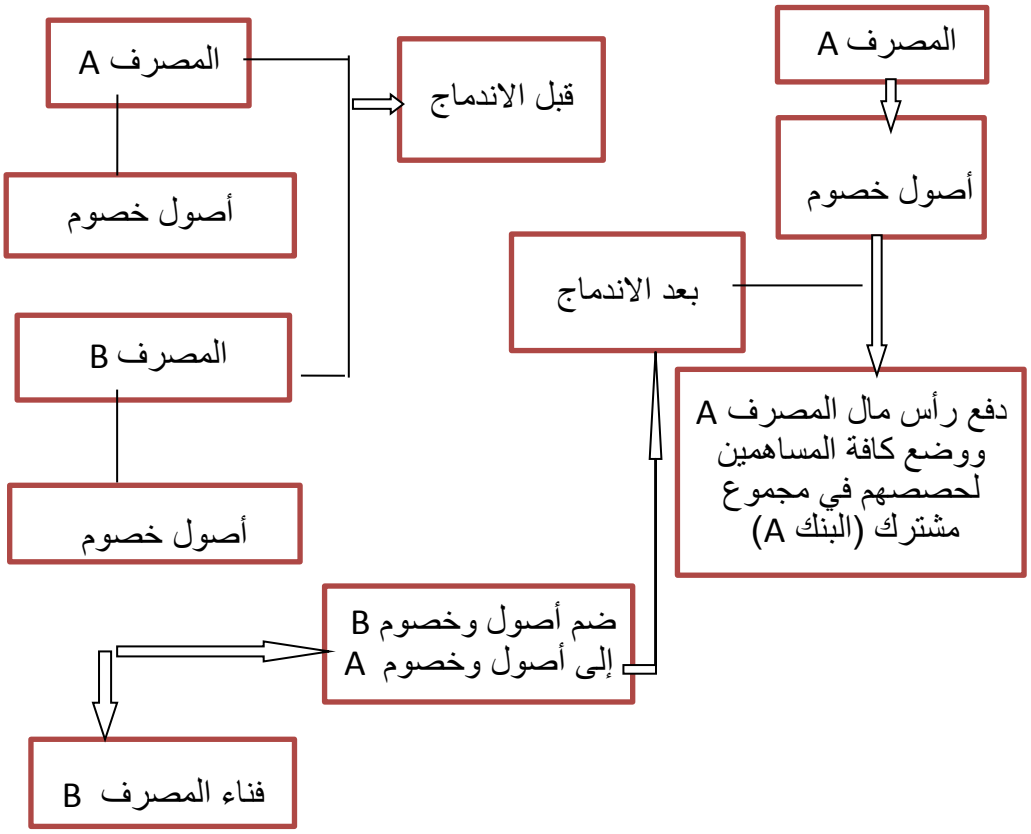
تعريف الإندماج إصطلاحا:

اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.[2]

1- مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 111.

2- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 51.

شكل رقم 01 عملية الإندماج بين المصرف A و B



المصدر: بن معتوق صابر، الإندماج المصرفي كإستراتيجية للحد من آثار الأزمات المالية دراسة تجربة JP MORGAN CHASE ET CO في إدارة الأزمات المالية العالمية، مجلة الدراسات وأبحاث ISNN 9751-1112 العدد 26 مارس 2017، ص 05.

كما نشير إلى أن إصطلاحي الإندماج والدمج يختلفان عن الإستحواذ أو التملك (Acquisition) ، حيث يشير هذا الأخير إلى قيام مصرف يسمى المستحوذ (Acquirer) بشراء حصة مؤثرة في أسهم مصرف آخر يسمى المستهدف (target) مع حصول حملة الأسهم في المصرف المستهدف على مبالغ نقدية أو سندات أو حصولهم على حصة في أسهم المصرف المستحوذ مقابل التنازل عن أسهمهم في المصرف المستهدف.[1]

1- رمزي صبحي الجرم، إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير الصرفي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2013، ص20.

المطلب الثاني: شروط الإندماج المصرفي وضوابطه

عند إتخاذ قرار الإندماج بين المصارف، يجب الأخذ بمجموعة من الشروط والضوابط حتى يكون ناجحا، وأكثر فعالية، ويحقق الأهداف والإستراتيجية المرسومة.

أولا: شروط الإندماج المصرفي

تتمثل أهم الشروط اللازمة لإتخاذ قرار الإندماج المصرفي فيما يلي:[1]

1- توفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الإندماج المصرفي.

2- إختيار إسم الكيان الجديد ومجلس الإدارة ومختلف الخدمات المصرفية التي سيتم التعامل بها.

3- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الإندماج المصرفي، يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الإندماج.

4- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين التنظيمية وكذا القرارات.

5- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الإندماج المصرفي.

6- تقييم وفحص شامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلية في عملية الإندماج.

7- أن يخضع قرار الإندماج لدراسات إقتصادية ومالية وتسويقية وإجتماعية، ومعالجة أوجه الإختلافات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الإندماج.

1- عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 173.

ثانيا: ضوابط الإندماج المصرفي

كل الشروط التي تم ذكرها سابقا تحتاج إلى ضوابط لنجاح عملية الإندماج المصرفي من أهمها:[1]

1- أن يسبق الإندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلية في عملية الإندماج، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة، مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتصفية الديون.

2- تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الإندماج المصرفي والجدوى الإقتصادية والإجتماعية له، ويكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية للبنك المركزي من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها.

3- ضرورة توافر المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن بنك مندمج.

4- عدم اللجوء إلى الإندماج الإجباري للبنوك إلا في حالات الضرورة القصوى، كالإختلال الكبير في السيولة والتسيير وضعف الإشراف المالي.

5- ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة على الإندماج المصرفي، مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها.

6- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفاد منها وإمكانية تطبيقه على حالات الإندماج في البنوك المحلية.

1- مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 08.

7- لنجاح الإندماج المصرفي، يجب على المصرف الجديد أن يتصف بالشمولية بنك شامل، وذلك ليساير التغيرات والتطور ليزداد ويتعاظم دورها في النشاط الإقتصادي ويحقق معدلات نمو مرتفعة، وذلك بأن يقوم بأداء وتقديم كافة الأنشطة والخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية ووظائف تنموية.

المطلب الثالث: أنواع الإندماج المصرفي

تتعدد وتتنوع طرق الإندماج المصرفي، وذلك نظرا لتنوع الأساليب والدواعي والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الإندماج، وفيما يلي تفصيل لأنواع الإندماج:

أولا: الإندماج المصرفي من حيث طبيعة الوحدات المندمجة:

تتعدد أنواع الإندماجات المصرفية الناتجة عن ارتباط مصرفين معا، سواء يعملان في نفس النشاط أو في أنشطة مختلفة إضافة إلى تشابه واختلاف الخدمات التي يقدمها كل منها، وينقسم هذا النوع من الإندماج إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **الإندماج المصرفي الأفقي: (HORIZONTAL MERGER)**: يتم هذا النوع من الإندماج بين مصرفين أو أكثر يحملان نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، كالبنوك التجارية، أو بنوك الإستثمار والأعمال، أو البنوك المتخصصة.[1]

وهذا النوع يجب على المشرع إخضاعه لضوابط تنظيمية، خاصة نظرا لتأثيره السلبي على مبدأ حرية المنافسة التجارية والصناعية والخدمية، وذلك لأن إنخفاض عدد الشركات العاملة في مجال معين بسبب الدمج يسهل التواطؤ فيما بينهم للوصول إلى إحتكار المجال الذي يعملون فيه وبالتالي دفع أسعاره.

1- بركان زهية، الإندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية إتخاذ القرار في إقتصاديات شمال إفريقيا، البليدة، العدد الثاني، 2011، ص 176.

2- الإندماج الرأسي: (VERTICAL MERGER)

وهو الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والمصارف الكبيرة في المدن الرئيسية أو العاصمة، حيث تصبح المصارف الصغيرة وفروعها إمتدادا للمصارف الكبيرة ويكون الهدف من إجراء هذا الدمج هو تحقيق التكامل بين الوحدات المندمجة.[1]

3- الإندماج المختلط المتنوع: (COMGLAMERATE MERGER)

هو الإندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة ويوجد ثلاثة أنواع من الإندماجات المتنوعة وتتمثل في:[2]

- الإندماج بغرض إمتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات.

- الإندماج بغرض الإمتداد الجغرافي للسوق على الشركتين.

- الإندماج بغرض تنويع البحث ويشمل أنشطة تجارية متنوعة وغير مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن أن تكيف على أنها امتداد للسوق.

ثانيا: الإندماج المصرفي وفق للعلاقة بين أطراف عملية الإندماج:

يمكن تقسيم الإندماج المصرفي إلى:

1- الإندماج الطوعي الإداري:

1- أبو معمر فارس، الإدارة المالية، مطبعة أفاق للنشر، الطبعة الثالثة، غزة، 2003، ص 05.

2- بركان زهية، الإندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي والمصرفي، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 04، 2005، ص 16.

وهو ما يعرف بالإندماج الودي، ويتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج، وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المدموج، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي مصرفهم توصي فيه بالموافقة على الدمج، ويقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المدموج ويدفع قيمة الأسهم نفقا أو على شكل أسهم لديه.[1]

2- الإندماج العدائي:

هو الإندماج الناتج عن قيام أحد البنوك البنك المغير بالإستيلاء على أسهم أحد البنوك المستهدفةالبنك المستهدف دون الإهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه، وغالبا ما يتم دون موافقته من خلال عرض سعر مغر للمساهمين، أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة.[2]

3- الإندماج القسري الاجباري:

هو الإندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، حيث يتم هذا النوع من الإندماج بين بنك متعثر وآخر ناجح، وغاليا ما يتم ذلك عن طريق قانون يشجع البنوك على الإندماج لقاء إعفاءات ضريبة مشجعة، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة إلتزامات البنك المدموج.[3]

1- ابراهيم شحاتة وآخرون، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج والتملك، تجارب وخبرات، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000، ص 289.

2- مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 113.

3- أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، سنة 2000، ص 10، 11.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لعمليات الإندماج المصرفي

يستند الإندماج المصرفي إلى مجموعة من الأسس والنظريات تفسر أسباب قيام المصارف بنهج الإندماج، وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: نظريات الإندماج المصرفي

هناك عدة نظريات تتعلق بالإندماج المصرفي من بينها ما يلي:

الفرع الأول: نظرية تعظيم القيمة

ترى هذه النظرية أن الإندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصرف، وتنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

أولا: نظرية الكفاءة

يتم التخطيط للإندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة، وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين المصارف المندمجة.[1]

1- **الذوبان المالي:** وبموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.

2- **ذوبان العمليات:** ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل المصارف، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو توزيع أو تقديم الخدمات تكاملها، أو تبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.

1- مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 117.

3- **الذوبان الإداري:** ويتحقق إذا كان مديرو المصارف العارضة للإندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للإندماج، وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفعالية بعد الإندماج.

ثانيا: نظرية الاحتكار:

وهذه النظرية تفترض أن أرباحها طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة، فالمصارف المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات مما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى المصارف المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحيانا مع المصارف الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحها.[1]

ثالثا: نظرية القيمة:

نظرية القيمة ترى أن المدراء تراودهم فكرة إندماج مصارفهم مع مصارف أخرى لديهم معلومات أفضل من قيمة المصارف المستهدفة للإندماج بدرجة تفوق المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية، وأن تلك المصارف في حالة إندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

الفرع الثاني: نظريات الكفاية

تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الإندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا، من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة التعاون.[2]

1- فضل علي ناجي، الدمج المصرفي وإختيار نموذج ملائم، دمج البنوك اليمنية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 09.

2- طارق عبد العال حماد، اندماج وخوصصة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 43.

ونذكر من هذه النظريات ما يأتي:

أولا: نظرية الكفاية التفاضلية:

تعني هذه أنه إذا كانت إدارة المصرف (أ) أكثر كفاية من إدارة المصرف (ب) وإذا قام المصرف (أ) بالإستحواذ على المصرف (ب)، ثم قام بتوصيل مستوى كفاية المصرف (ب) إلى مستوى كفاية المصرف (أ)، فإن الكفاية ترتفع من خلال الإندماج، ويحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الإقتصاد، من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الإندماج.

ثانيا: نظرية الإدارة غير الكفؤة:

الإدارة غير الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيا للإندماج المتنوع وتكون هذه النظرية أساسا للإندماج بين المصارف ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.[1]

ثالثا: نظرية التعاون التشغيلي:

يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الإندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي ترتكز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وأنه قبل الإندماج تقوم الشركات بالتشغيل، عند مستويات معينة من النشاط لا تحقق وفرات الحجم الأساسية. ويعتبر الإندماج الرأسي من خلال المجالات التي يمكن فيها تحقيق اقتصاديات التشغيل فإتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم

1- بوشلاغم فتيحة ورقياق حنان، الإندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك – دراسة حالة الجزائر – (شهادة ماستر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015، ص 35.

تنسيق أكثر تأثيرا للمستويات المختلفة، ويثير الجدل إلا أنه يمكن تجنب تكاليف الإتصال والأشكال المختلفة للمساومة عن طريق الإندماج الرأسي.

الفرع الثالث: نظرية بناء السيطرة:

الإندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المدراء لتعظيم منافعهم الشخصية، بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم، وذلك لأن قوة هؤلاء المدراء ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها.[1]

الفرع الرابع: نظرية المعلومات والإرشادات

لقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الإندماجات تتجه نحو إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات التي ترتكز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الإندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال إفتراضات المعلومات:

أولا: هو أن عرض الإندماج هذا يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم المصرف المستهدف قد أسيء تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا المصرف.

ثانيا: يشير إلى أن عرض الإندماج يثير المصرف المستهدف لتنفيذ استراتيجية أعمال خاصة به.

1- فضل على ناجي، نفس المرجع السابق، ص 10.

الفرع الخامس: نظرية الإزعاج والقلق

تقوم هذه النظرية على أن الإندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشترى في فترات الأزمات الإقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عن تلك التقلبات الإقتصادية.[1]

الإندماج المصرفي العدائي: إندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة المصرف المستهدف، ويتم عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات الشركة ذات إمكانية جيدة، ولذلك الشركات القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها اتجاه هذه الشركات للإستيلاء عليها وتغيير الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الإستغلال الأمثل لإمكانيات هذه الشركة.

المطلب الثاني: مراحل الإندماج المصرفي

لما كان قرار الإندماج قرار ذو طبيعة تأثيرية هيكلية وتباينية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد، منذ القيام بعمليات رسم تصورات وسيناريوهات التوافق الأدائي، وكذلك مرورا بعمليات إحداث التوازنات الحركية الصناعية لنجاح عملية الإندماج في كافة مراحلها، حيث تمر البنوك في إندماجها بثلاثة مراحل أساسية وهي:[2]

الفرع الأول: مرحلة التحضير لعملية الإندماج المصرفي

وتتضمن التمهيد لعملية الإندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للإندماج، ووضع التصورات الأولية لعملية الإندماج ومتطلباتها من إعداد هيكلة للبنك والمحددات المختلفة للإندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الإندماج

1 -COOK Marshal European Mergers and competitionRolicy journal of European business education – December 1999 p 28-40.

2- محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النبل العربية، الطبعة 01، مصر، 2001 ص 164

المصرفي، بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي،[1] ويتم في هذه المرحلة معالجة:[2]

- كافة الإختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها.
- كافة مظاهر الإختلال والقصور ونقاط الضعف.
- كافة العقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الإندماج المزمع القيام بها.
- توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة.
- توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة.
- توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة.

وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل بـ:

- الإستراتيجية الواحدة.
- السياسة الواحدة
- التكتيكات الواحدة.

1- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 187.

2- محسن أحمد الخضيري، الإندماج المصرفي المنهج المتكامل لإكتساب البنوك والمصارف اقتصاديات الحجم، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 63.

الفرع الثاني: مرحلة الإعلان عن الاستعداد للإندماج ومواجهة النتائج المترتبة عنه

ويكون الإعلان في هذه المرحلة عن الاستعداد للإندماج وتحمل النتائج المترتبة عنه سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم إكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

الفرع الثالث: مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الإندماج

يتم في هذه المرحلة تقدير الآثار التي ستنتج عن عملية الإندماج وكيفية الإرتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والإتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي بعد عملية الإندماج وكذا تحقيق ما يلي: [1]

- الإزدياد حجما وسمعة ونطاقا.
- تحقيق وفرات أكبر قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر.
- زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية.
- خلق وإيجاد فرص إستثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليهم إنطباع إيجابي وصورة ذهنية وأثر قوي في السوق المصرفي.

1- مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 114-115.

المطلب الثالث: أهداف الإندماج المصرفي:

تهدف البنوك من وراء عملية الإندماج إلى تحقيق أهداف أساسية وهي:

-المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين، ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل. [1]

-خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا وأقل مخاطرة.

-إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.

-الإنتاج والمزج بين المؤسسات سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الإتصال بفضل وجود المعلومات المرتبطة بأنظمة الإتصال المختلفة بما فيها الإنترنيت...إلخ.

-العلاج المناسب لمواجهة مشكلة التمصرف الزائد عن طريق تنظيم القطاع المصرفي وتنقيته، إضافة إلى تفادي المصاعب المالية أو التصفية التي قد تتعرض لها بعض المصارف، وذلك بالحد من عدد المؤسسات المصرفية.

1- عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 153

كما يمكن تصنيف أهداف الإندماج إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:[1]

1- أهداف استراتيجية طويلة الأجل:

ترتبط بتحقق الإستراتيجية العليا للبنك الدامج ليصل إلى قمة السوق، ويكون هو القائد والموجه، وهي أهداف الهيمنة والسيطرة، وبالتالي يكون الدمج قائم على الإبتلاع بصفة رئيسية للبنوك الأخرى واكتساب مزيد من القوة والقدرة، وبالتالي يزداد البنك الدامج توسعا وحجما وطاقة وفاعلية.

2-مجموعة الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الأجل[2]

والتي ترتبط بالسياسات المرحلية للبنك الدامج، ويتم بها تحقيق البناء الإداري والهيكلي للبنك الدامج، وهي ترتبط بالحصة السوقية، وباعتبارات السعة والنطاق والحجم.

3- مجموعة الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل:

والتي تتعامل مع الظروف ومع الأوضاع التنفيذية لعملية الدمج، ومع أوضاع وظروف السوق، ومع المتغيرات والمستجدات الحياتية للسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكرا، وتتبعها ودراستها وتحليلها والتعامل معها وتوجيه حركة البنك للتوافق معها.

1- حوحو سعاد، واقع الإندماج المصرفي في الدول العربية، في أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جوان 2012، ص 35.

2- قناد أسماء، الإندماج المصرفي، (شهادة ليسانس ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية مغنية، 2014 ص 33.

المبحث الثالث: آثار الإندماج المصرفي

يؤدي الإندماج المصرفي إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية إذا لم تتم العملية بنجاح، وتمتد هذه الآثار وتلك لتلقي بظلالها على كل المصارف والمؤسسات المالية الداخلة في عملية الإندماج، وكذا على عملاء هذه المصارف من مودعين ومقترضين وكذلك على إدارات هذه المصارف والعاملين بها، كما تمتد أيضا إلى المساهمين فيها، ونشير فيما يلي إلى الآثار والنتائج المترتبة على عمليات الإندماج المصرفي.[1]

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي

تتمثل الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي فيما يلي: [2]

1- **انتقال الذمة المالية:** يترتب على الإندماج البنكي إنتقال الذمة المالية للمؤسسة البنكية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها وتم إنتقالها دون الحاجة إلى تصفية المؤسسة البنكية المندمجة وسداد ما عليها من التزامات، الأمر الذي يعني أن الدمج يجنب الوحدات البنكية المتعثرة أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية ومخاطر التصفية وما لهذا الأمر من آثار سلبية على القطاع البنكي وبالتبعية على الإقتصاد الوطني.

2- **زيادة قاعدة رأس المال:** يترتب على الإندماج البنكي زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لها، فزيادة رأس مال البنك الناتج عن الدمج والإعتماد عليه كمصدر للتمويل يعطي القدرة للبنك على:

- تحمل المخاطر المالية بصورة أكبر.

- ترويج المشروعات وإدارة عملياته بنجاح.

1- بوشلاغم فتيحة، رقياق حنان، المرجع السابق، ص 37.

2- مطاي عبد القادر، مرجع سابق، ص 121.

– مواجهة عولمة الأعمال بما يزيد من قدرته بالإرتباط بظروف العميل في حالات الرواج والكساد.

– يترتب على زيادة رأس المال من خلال الإندماج استفاء متطلبات المعايير الدولية المتعلقة بملاءة رأس المال في البنوك.

تجنب الأزمات والهزات المالية والبنكية الشديدة ومنع آثارها السلبية حيث أن زيادة مكانة المركز المالي للمؤسسات البنكية المندمجة يجعلها أقل تأثرا بالمشاكل والتعثرات التي قد تتعرض لها.[1]

3– **ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة:** يترتب على الإندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الإندماج في ترتيب إئتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الإئتماني الدولية، وينتج عن هذا الإندماج وضعيات ذات مستوى أفضل منها قبل الإندماج فيما يتعلق بتركيبة الأصول والخصوم وقاعدة رأس المال والأرباح والفوائد ومعدلات العائد على الإستثمار، وهذا يعني زيادة قدرة المؤسسات البنكية المندمجة على الإستحواذ على ثقة المؤسسات المالية المحلية والأجنبية.[2]

4– **تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية:** يترتب على الإندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج على الإندماج على الإستثمار في الموارد البشرية وإستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية وتحسين كفاءة العمالة بالبنك عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر وأشكال الإئتمان والعمليات المصرفية المقدمة والأدوات المالية الحديثة.[3]

1– مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 122.

2– سجود الزديالي، الحيازة والاندماج في القطاع المصرفي العربي مجلة المصارف العربية، العدد 204، المجلد 18، ديسمبر 1997، ص 10.

3– عمار عمر، محمود الهنداوي، اقتصاديات الإندماج وبنوك القطاع العام، التجارية المصرية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الزقازيق، 2004، ص 30.

5- **إعادة الهيكلة للبنوك المندمجة:** يترتب على الإندماج التحسين المنشود في الكفاءة الإنتاجية للبنوك المندمجة بشرط أن يكون لدى البنك الدامج الإدارة القوة والقدرة على الإستفادة من الايجابيات الكامنة وتفعيلها، وهو ما يأخذ شكل إعادة الهيكلة أي إعادة تنظيم البنك وإدارته، بحيث يؤدي الأعمال المنوطة به بأكثر كفاءة مع التأكد بوجه خاص على إدارة تسعير المنتوجات والخدمات لتعكس ما ينتظره العميل من جديد يقدم له من قبل البنك الجديد الناتج عن الإندماج مما يعني أن إعادة الهيكلة تؤدي إلى تحسين ما يقدمه البنك الناتج عن الإندماج من خدمات وليس مجرد المحافظة فقط على مستواها الحالي.

6- **تعظيم ربحية البنوك وزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية:** يترتب على الإندماج الناجح بين مصرفين خلق مجالات واسعة لخفض التكاليف وزيادة الإرادات ومن ثم إرتفاع هامش الربحية، ويتحقق خفض التكاليف على سبيل المثال من خلال توجيه الإدارات الرئيسية المركزية المتكررة في الوحدتين المندمجتين.

7- **زيادة البقعة السوقية لأسهم البنوك المندمجة:** تؤثر عمليات الإندماج البنكي إيجابيا على حركة الأسهم المتداولة للبنوك المندمجة مما يرفع من قيمتها، فترتفع قيم رأس المال السوقي لتلك البنوك وتزداد قيم إستثمارات المساهمين فيها من خلال تحقيق أرباح رأسمالية ناتجة عن عملية الإندماج.[1]

8- **خلق استراتيجية دفاعية:** يترتب على عملية الإندماج بين الوحدات البنكية خلق إستراتيجية دفاعية، حيث أن الإندماج قد يستخدم كوسيلة لحل مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية، هذا بالإضافة إلى أن الإندماج يمكن من الحد من المنافسة الشديدة، مما يجعل الكيان الجديد يعمل في ظل ظروف أكثر أمنا وإستقرار من قبل، كما أن الإندماج البنكي

1- مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص123.

يترتب عليه حماية المؤسسة البنكية من دمج عدائي من جانب أطراف أخرى وذلك عن طريق إندماجها طوعا مع مؤسسة بنكية.[1]

المطلب الثاني: الآثار السلبية للإندماج المصرفي

على الرغم من تلك المزايا والآثار الإيجابية للإندماج المصرفي التي ذكرت أعلاه إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها:[2]

1- يترتب على الإندماج البنكي أوضاع إحتكارية وشبه إحتكارية بما يحمله الإحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها قوانين تمنع الإحتكار.

2- يترتب على الإندماج البنكي أوضاع غير توازنية دافعة لاختلالات عميقة في السوق البنكي واختفاء الدافع على التطوير، وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

3- لا توجد أدلة قوية على وجود إقتصاديات الحجم والوفرات الإقتصادية في البنوك نتيجة للإندماج البنكي.

4- عدم وجود خطة نظرية عامة للإندماج البنكي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الإندماج مسبقا فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة.

5- قد يترتب عن الإندماج البنكي صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين البنوك المندمجة.

1- مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 124.

2- حوحو سعاد، خوصصة البنوك العمومية وإندماجها وأثرهما على الإقتصاد- دراسة حالة- الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص86.

6- قد يترتب على عملية الإندماج فقدان عدد من الموظفين لوظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية وهذا ما ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة الإنتاجية في البنك الجديد.

7- إن إزدياد حجم البنوك نتيجة الإندماج يجعلها تتربع في الهرم الإقتصادي للدولة، وفي حالة مواجهتها لأي حالة تعثر أو إفلاس فإن هذا سيترك آثارا وخيمة على الإقتصاد الكلي وسيمس معظم القطاعات الإقتصادية الأخرى.

8- ينتج عن عملية الإندماج أحيانا تراخي في عملية الرقابة والإشراف بإعتقاد أن ضخامة البنك تحول بينهما وبين الإنهيار، إلا أن هذا الحجم بحاجة إلى المزيد من الإلتزام والضبط والرقابة للحفاظ على الوحدات المالية بحجمها الكبير.[1]

المطلب الثالث: الآثار القانونية للإندماج المصرفي

تظهر الآثار القانونية لعملية الإندماج المصرفي على عضوية مجلس الإدارة والدائنين والمدنيين وعقود الإيجار وعقود العمل والسرية المصرفية.

أولا: بالنسبة إلى عضوية مجلس الإدارة

يؤدي الإندماج المصرفي إلى قيام مصرف واحد بدلا من مصرفين، وهذا يعني أن مجلس إدارة جديد قد حل محل مجلسي إدارة سابقين، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو **هل يجوز زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في المصرف الجديد الناشئ عن الإندماج؟**

في بعض التشريعات مثل القانون الفرنسي يجوز زيادة أعضاء عدد مجلس الإدارة عند الدمج إستثناء من القاعدة التي تحدد ذلك العدد، أما في التشريعات الأخرى ومنها التشريعات العربية فلم تتناول هذه الحالة، حيث قد يتم الإتفاق بين مساهمي كل مصرف على توزيع

1- إباظة عصام الدين أحمد، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2010، ص 191.

مقاعد مجلس الإدارة فيما بينهم وفقا لنسبة الأسهم التي تخصص لهم في المصرف الجديد.[1]

ثانيا: بالنسبة للدائنين

يلتزم البنك الدامج أو البنك الجديد الناتج عن الدمج بالوفاء بالديون المترتبة على البنك المدموج، أو على البنكين المدموجين، وهذا لا يهني تجديدا فيبقى الدين القديم قائما بجميع ضماناته وشروط تسديده وسعر الفائدة وتبعا لذلك فإن الدمج لا يؤدي إلى إسقاط أجل الديون الآجلة وإستحقاقها.[2]

وتعطي مختلف التشريعات العربية والأوربية الدائنين حق الإعتراض على الدمج ضمن مهلة محددة إذا رأو فيه إضرارا بحقوقهم، لا سيما لجهة قدرتهم على تحصيل ديونهم عند الإستحقاق وتختلف هذه المهلة بحسب التشريع في كل بلد.[3]

ثالثا: بالنسبة للمدينين

في حال إتمام صفقة الإندماج يصبح البنك الجديد أو الدامج مالكا لكافة الحقوق المالية الواجبة والمؤجلة الدفع لصالح البنوك المندمجة، وله حق المطالبة بها وفقا للشروط المتفق عليها بين البنوك قبل الإندماج، حيث يشكل الإندماج إنتقالا شاملا للذمة المالية للبنوك، ويحل البنك الجديد محل هذه البنوك وتنتقل له جميع حقوقها إتجاه الغير.[4]

1- الدباغ صلاح الدين، الجوانب القانونية لعملية الدمج المصرفي، ندوة أبحاث ومناقشات حول الدمج المصرفي التي نظمها إتحاد المصارف العربية، بيروت 1992 من 164، نقلا عن مهيب محمد زايدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 52.

2- المرجع نفسه، ص 53.

3- مهيب محمد زايدة، المرجع السابق، ص 53.

4- هواين زينب، لشهب هاجر، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ، ميلة 2017-2018 ، ص 21.

رابعا: بالنسبة لعقود الإيجار

تنتقل عقود الإيجار من البنك المندمج لصالح البنك الدامج لكون الأخير يتمتع بشخصية معنوية مستقلة ومنفصلة عن الشخصية المعنوية للبنكين المندمجين، حيث أن الشخصية المعنوية المستقلة للبنك المندمج قد إنتهت ولم تعد قائمة بعد الإندماج فيحل البنك الجديد محل البنك القديم في عقود الإيجار وما يترتب عليه من آثار.[1]

خامسا: بالنسبة لعقود العمل

عادة ما تكفل القوانين إستمرار سريان عقود لعمل الموقعة قبل حدوث الإندماج بين البنوك ولا يمكن إلغاؤها، لأنها تمثل التزام على البنك الجديد حيث تستمر هذه العقود الخاصة بجميع البنود الواردة بها.[2]

سادسا: بالنسبة للمنافسة المصرفية

الإندماج المصرفي قد يؤدي إلى تقليص عدد المصارف العاملة وبالتالي تقليل المنافسة التي يجب أن تسود هذا القطاع بهدف تحسين الخدمة المصرفية واستقطاب الودائع ومنح التسهيلات، إذ قد يؤدي الإندماج إلى إحتكار بعض المصارف القليلة للعمل المصرفي وما ينجم عن ذلك لإستيلائها على السوق المصرفية والتحكم فيها ويكون ذلك على حساب مستوى ونوعية الخدمة المصرفية.[3]

1- عبد النبي وليد عيدي، الإندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، أبحاث البنك المركزي العراقي، 2011، ص 06.

2- مهيب محمد زيادة، المرجع السابق، ص 55.

3- عبد النبي وليد عيدي، المرجع السابق، ص 06.

سابعا: بالنسبة للسرية المصرفية

يعد مبدأ الحفاظ على سرية المعاملات المصرفية من القضايا الشائكة بالنسبة لموضوع الدمج، حيث يوجب مبدأ سرية المعاملات المصرفية عدم إفشاء هذه المعاملات إلى طرف ثالث، ولما كانت العلاقة القانونية بين المصرف وعملائه قائمة على الإعتبار الشخصي، أي أنها تقوم على الصفات والإعتبارات الخاصة لكل من المصرف والعميل وهي تبعا لذلك تنتهي قانونا بإنتهاء شخصية أي من الفريقين المتعاقدين، فهي تنتهي بوفاة العميل أو بفقدانه لأهليته القانونية، كما تنتهي بزوال الشخصية القانونية للمصرف، وعند الدمج تنتهي من الناحية القانونية علاقة المصرف المدموج أو المصرفين الذين زال من الوجود بتأسيس مصرف جديد بعملائه وعليه لا يجوز قانونا نقل حسابات العملاء إلى المصرف الدامج أو المصرف الجديد إلا بالحصول على الموافقة المسبقة من جميع العملاء، وإلا كان المصرف عرضة للمتابعة بسبب إفشاء السر، سرية المعاملات المصرفية وهذا يتطلب أن يقوم المصرف قبل إتمام عملية الدمج بالحصول على موافقة جميع عملائه على نقل حساباتهم وهذا أمر صعب لا سيما إذا كان العملاء قد غيروا محل إقامتهم.[1]

1- الدباغ صلاح الدين، نقلا عن مهيب محمد زايدة، مرجع سابق، ص 56.

خاتمة الفصل الاول:

باعتبار أن عمليات الدمج تعد صيغة من صيغ التكيف مع المستجدات العالمية حيث أن هذه الصيغة تنسجم عامة على كافة الأنشطة الإقتصادية وعلى النشاط المصرفي بصفة خاصة، والإندماج المصرفي هو وسيلة للنمو والبقاء، فهو مبني على التحالف الإستراتيجي والتعاون بين المتنافسين كأداة للتكيف والتوحد والإستمرار، ونظرا لأهمية الإندماج في وقتنا الحاضر فقد أصبح ضرورة حتمية للبنوك الكبيرة ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغيرة، إذ بدونه لن تستطيع البنوك الكبيرة المنافسة في السوق العالمية أو الصمود في السوق المحلية، في حين ستعجز البنوك الصغيرة عن الوفاء بمتطلبات العملاء، كما أن الأثار السلبية الناتجة عن عمليات الإندماج يمكن التغلب عليها وذلك بإخضاع قرار الإندماج إلى دراسة متأنية وعميقة، حيث يتطلب إجراءه بطريقة سليمة تتضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه وعليه يحب وضع شروط و ضوابط معينة ورسم سياسات تمكن من الوصول إلى إندماج ناجح .

الفصل الثانـي

الإندماج المصرفي في بعض الدول

نسعى من خلال هذا الفصل دراسة بعض تجارب الإندماج المصرفي، في كل من الدول المتقدمة، الأوروبية بشكل رئيسي.

وكذا التعرف على تجربة بعض الدول العربية بعيدا عن الانتشار العالمي لظاهرة الإندماج في الدول النامية.

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة، في إبراز دور أهمية الإندماج المصرفي، في تكوين كيانات مصرفية كبيرة وقوية تلائم متطلبات العولمة الإقتصادية.

وأن القطاع المصرفي العربي في حاجة إلى عمليات إندماج كبيرة، تتطلبها التغيرات العالمية الملاحقة، ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

المبحث الأول: الإندماج المصرفي في الإتحاد الأوروبي.

شهد القطاع المصرفي في الدول المتقدمة إهتماما كبيرا من الحكومات، نظرا لدوره الفعال في دفع عجلة النشاط الإقتصادي، فكان ذلك دافعا لتدعيم وتشجيع الإندماجات المصرفية لتطوير وزيادة القدرة التنافسية،

ففي الأعوام القليلة الماضية إندمج ما يقارب 700 صفقة إندماج في الإتحاد الأوروبي، وكانت ظاهرة وطنية أساسا وقد شرع من إنجازها إدخال العملة الموحدة التي ترتب عليها حدوث إندماجات عبر الحدود.

المطلب الأول: النظام المصرفي في الإتحاد الأوروبي.

أدى إلغاء العملات الوطنية في إطار الإتحاد النقدي إلى التقليل من مصادر إيرادات المصارف، الناجمة من التعامل بالعملات الوطنية وتمويل التجارة،

وذلك بعد التحول إلى عملة موحدة ومن ثم العمل في إطار الإتحاد النقدي ونظام المدفوعات الواحدة، وهذا الوضع شكل سوق موحدة لرأس المال[1].

ولا شك في أن هذا التطور سيرفع من درجات المنافسة والكفاءة، بعد أن أخذت فكرة السوق النقدية الواحدة تتقارب مع الأسواق النقدية للأعضاء بعد توحيد أسعار الفائدة القصيرة.

وكذلك معدلات الفائدة الطويلة على السندات الحكومية .

وفي النهاية توفرت بيئة مالية شفافة ستترك آثارا عديدة من أبرزها ما يأتي[2]:

1 توفيق صالح الحفار، "التكامل الإقتصادي العربي"، مكتبة النهضة الليبية، ليبيا 2013، ص13.

2 حسن نافعة، "الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص20.

أولا: سهولة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل منطقة اليورو، وبالشكل الذي يؤدي إلى نمو الأسواق الرأسمالية الأوروبية.

خصوصا أسواق السندات والائتمان وبالتالي توفير التمويل الخارجي للخدمات المالية التي تمثل الهدف الأساسي للإتحاد النقدي الأوروبي.

ثانيا: سيتم التحول من أسواق السندات الوطنية؛ التي أصبحت بدائل تامة لمختلف أنواع السندات الكلية داخل منطقة اليورو، وإلى الأسواق العالمية للسندات عندما يلجأ المستثمرين الأوروبيين إلى تنويع المخاطرة على المستوى غير الأوروبي.

ثالثا: توسع الثقافة المالية الجديدة من قناعات المستثمر الأوروبي في أسواق الأسهم داخل

أوروبا، من خلال إمكانية التنوع عبر مساحة اليورو بدلا من مساحة الدولة التي ينتمي لها.

رابعا: إن إندماج أسواق الأسهم والسندات؛ سيجعل المعاملات أقل كلفة بالنسبة للمستثمرين، ومن ثمة سهولة التنوع في المحافظة الاستثمارية.

ولكن في الوقت نفسه إن إعادة هيكلة المحفظة على النطاق الأوروبي سيرفع من الائتمان والسيولة وخطورة الاستحقاق، مما يعني وجود متطلبات أكبر لكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف.

وذلك لوجود مشكلة تتعلق بالعملة الموحدة؛ وهي أن الصدمات الخارجية يمكن أن تترك آثار سلبية على أكثر من دولة من منطقة اليورو خصوصا إذا ما تركزت البنوك في أجزاء محددة من الإتحاد[1].

1 حسن نافعة، المرجع السابق، ص21.

لذلك لابد من أن يكون انتشار الأصول المصرفية في ساحة الإتحاد بكاملها،عندما تكون فكرة العملة الواحدة أكثر قبولا، خصوصا في ظل التسليم بفكرة وجود مصارف ضخمة،

أصبح لا يمكن مقاومتها بعدما أعطت الو.م.أ. المثال على إنتشار هذه البنوك بين الولايات،

وهذا ما تحقق لدول الإتحاد عندما استولى (Deutsch Bank) الألماني على بنك (Bankers Trust) في عام 1999، وبلغت أصولها المشتركة عند الإندماج أكثر من 865 مليار دولار.

أطلقت مجلة (Fortume'sGayon) عليه البنك العالمي، وبعد هذه الصفقة اندفعت البنوك الأوروبية مثل: (Morganpain Webber،LehmanBrethers)، للإستثمار في الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تطور عمليات الإندماج المصرفي في الإتحاد الأوروبي

مع تسارع ظاهرة الإندماج في الصناعة المصرفية، أصبحت هذه الظاهرة بالنسبة إلى أوروبا تمثل إستعدادا إلى ما بعد عام 1992، وإحتمالات تعرض السوق المالية الأوروبية بكل مؤسساتها، وخاصة المصرفية للمضاربة والمنافسة الدولية من قبل مثيلاتها الأمريكية؛ التي تتفوق كفاءاتها على الأوروبية، بنسبة تقدر بنحو 50%، وهناك أسباب أخرى منها الاستعداد لاستفاء متطلبات بازل.

بينما أدى التوسع الكلي في الأسواق الأوروبية إلى تمويل طلب الائتمانات المصرفية إلى أصناف متعددة من ديون السندات المالية ، في ظل عدم وضوح الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية المجهزة لخدمات المالية.[1]

1 توفيق صالح الحفار، المرجع السابق، ص68.

بعد أن أصبحت المصارف ليست المؤسسات الوسيطة الوحيدة، وإنما تعمل إلى جانبها المؤسسات غير المالية التي زادت من اشتراكها في أسواق رأس المال إلى 35 % من سوق السندات الأوروبية.

فعلى سبيل المثال اشترت ثاني أكبر شركة تأمين في العالم (Alianz) أكبر بنوك ألمانيا (Dresdner) في أبريل 2001 ،

ومثل هذا الحدث إعلان إلى خلق تكتلات مصرفية وشركات تأمين، وإدارة موجودات ضخمة في أوروبا، ومع تركيز الجديد على إدارة الموجودات إستفادت المصارف من زيادة في رأس المال الجديد المدعوم بالأوراق المالية الآتية:[1]

-الأوراق المالية المستندة إلى الرهونات والسندات المعدلة وفقا لمعدل التضخم.

-الأوراق المالية ذات القيمة الصفرية، وخيارات البيع والمقايضات معدل الفائدة.

وأصبحت المصارف التجارية وشركات ومؤسسات الإدخار تستحوذ على 85% من الموجودات المالية الكلية مقارنة مع 40% في الولايات المتحدة، وهي حاليا تقوم في معظم الوساطة المالية ضمن منطقة اليورو.

وهذا يمثل توجها بعيدا عن الصيرفة المحضة في إدارة الموجودات، والذي كان واضحا في كشف الدخل (Inomestatement)، وكشف الميزانية العمومية (off balance sheet OBS).

بحيث أصبح النشاط المتزايد يتمثل بإتباع التوريق، وإلغاء الوساطة المالية.

1 هناء رحابي واللويزة بوترعة، "الإندماج الاقتصادي كتوجه حديث لمواجهة الكيانات العملاقة مع التركيز على القطاع المصرفي –عرض تجارب–"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012،2013، ص97.

وهذه الصورة تجعل أسواق المال العالمية في الوقت الحالي تركز على إدارة الموجودات، في نشاطها بعيدا عن وساطة الكشوفات السابقة،

وبالشكل الذي يمكنها من العمل أطرافا رئيسة في السوق، والحصول على مدخولات أخرى من جهود مدراء الأوراق المالية، والموزعين للمنتجات المالية على المستوى الأوروبي إضافة إلى الفائدة عائدا لعنصر رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.

أما فيما يتعلق بقطاع المفرد التجزئة فإن دول الإتحاد تمتلك معدلات خارجية من قبيل هذا النوع بحدود 1%،على عكس قطاع الجملة الذي يميل أكثر إلى العالمية،

ويحتفظ قطاع المفرد بهوامش إضافية من الأرباح ، لذلك يتوقع أن يتعرض إلى مخاطر إنخفاض الأسعار بسبب المنافسة المتزايدة، وحتي تحقق دول الإتحاد الأوروبي المنافسة مع رأس المال الأمريكي والياباني فهي أمام ثلاثة طرق هي[1]:

الأول: الشروع في تأسيس مجموعة من الفروع ضمن منطقة اليورو.

الثاني: السعي للشراء؛ وكانت الدول الأوروبية قد إتبعت هذه الاستراتيجية، عندما قام بنك دويتش عام 1986 بشراء منه فرع لبنك أمريكا في إيطاليا، ولكن في ظل قواعد بازل ربما لا يكون ذلك ناجحا على الدوام.

الثالث: التوجه نحو الإندماجات الودية، كالمشروعات والتحالفات والتي تكون دائما لأسباب دفاعية.

1 عبد الكريم جابر العيساوي، الإندماج والتملك الإقتصادي، المصارف نموذج المصارف، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2007، ص160-163.

-إن الاستراتيجية أو الطريقة الأخيرة هي الأفضل في ضوء النتائج المستخلصة، فمثلا تخلى بنك (Manhatanchase) عن التركيز على خدمات الجملة المصرفية المقدمة إلى الشركات الكبيرة، ورفع شروط الصيرفة للأفراد.

وفي مجال الصناعات غير المالية اضطرت شركة c.o.t.c الأمريكية إلى بيع حصتها في شركة (caltey) الفرنسية،

وأعفت شركة (général Motors) نفسها من انتاج الثلاجات في أوروبا وانتقلت بنشاطها إلى مجالات صناعية أخرى.

وتحاول الدول الأوروبية الخروج من سوق التجزئة المصرفية إلى سوق الجملة المصرفية، باستغلال وحدتها في هذا التحول سوف يزيد من حدة المنافسة مع الآخرين ويدفع إلى التوجه نحو تحقيق الإندماجات البيئية أولا ثم التفكير عالميا.[1]

المطلب الثالث: أمثلة عن الإندماج المصرفي في الإتحاد الأوروبي

حدثت في أوروبا الكثير من الإندماجات المصرفية سواء كانت محلية أو عبر الحدود.

يشير الجدول التالي إلى أهم الإندماجات الأوروبية المحلية والعابرة للحدود خلال الفترة 1985-1991.

1 عبد الكريم جابر العيساوي، المرج السابق، ص240.

الجدول رقم 01: النشاطات الإندماجية المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1991.[1]

الوحدة مليار دولار.

السلعة / السنوات	المحلية		المبيعات عبر الحدود		المشتريات عبر الحدود		المجموع إلى العابرين للحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1983	72	10.6	45	6.2	29	2.3	74	8.6
1986	195	18.9	106	18.6	44	61	150	14.7
1987	416	48.9	132	28.1	63	12.3	195	40.5
1988	1091	79	209	38.3	133	136	342	51.9
1989	1359	121.8	309	40.1	212	25.1	518	65.2
1990	1296	109	261	47.6	297	50.1	558	97.8
1991	788	47.9	142	6.3	211	13.9	355	20.2

يلاحظ من خلال الجدول تصاعد موجة الإندماجات المحلية، والمتسمة في معظمها بالعدائية، وهي تتفوق على تلك الحاصلة عبر الحدود بهامش كبير سواء المتعلقة منها بالمبيعات أو المشتريات.

1 عبد الكريم شنجار ورد العيساوي، "دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والاستحواذ الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2005، ص174.

فعلى سبيل المثال: دخلت إيطاليا في سلسلة من الإندماجات أشهرها إندماج رابع أكبر مصرف في إيطاليا " بانا إنتيسا (Bana Intisa) مع كاس أكبر مصرف في الدول وهو بنك (commerciale Italiano) وفي إسبانيا تعزز أكبر مصرف عام 1999 بإندماج مع بنك BCH (Central Hisponomerciano) بقيمة بلغت من 122 مليار دولار مقابل 110 مليار دولار.

ويتابع الجدول الموالي حالات الإندماج بالنسبة للفترة 1990-2001 من ناحية العدد والقيمة.

الجدول رقم 02: عدد عمليات الإندماج وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للإتحاد الأوروبي الفترة 1990-2001.[1]

البيان / السنوات	صفقات المصارف المحلية		صفقات المؤسسات المالية الأخرى المحلية		الصفقات المصرفية عبر الحدود		صفقات المؤسسات المالية عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1997-1190	61	476	17	311	8	247	14	58
1990-1998	66	1346	14	1131	13	1062	7	615
2001-1990	64	862	15	549	12	606	6	471

1البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي، 2001، ص138.

إن الملاحظة الرئيسية التي يمكن الخروج بها من البيانات السابقة؛ تتمثل في هيمنة الإندماجات داخل المنطقة بهدف تكوين مصارف كبيرة من خلال حالات الإندماج خصوصا خلال الفترة 1995-2001

فقد سجلت تلك الإندماجات نسبة 88% مقابل 12%للإندماجات عبر الحدود، ومن أمثلة عن الإندماجات الكبيرة في أوروبا مايلي:

-تملك بنك الائتمان الزراعي الفرنسي للمصرف الاستثماري " أندوسويز" التي تملك 65 فرعا في أنحاء العالم.[1]

-تمت أضخم صفقة إندماج في التاريخ الأوروبي عام 2000 بين بنك "دويتش" وبنك "درسوز" الألماني حيث بلغت قيمة هذه الصفقة 1.2 ترليون دولار.[2]

-تملك (BNBI Holding) النرويجي بنسبة 100%إلى(Gjessdige NarASA).

-استحوذ بنك "بي أن بي باريبا" أكبر بنك فرنسي على فروع مصرف " فورتيس" البلجيكي الهولندي.

أولا: تقديم بنك بي أن بي باريبا:

(BNP Paribas) : هي مجموعة بنكية عالمية فرنسية مقرها الرئيس في باريس،

ولديها مقر عالمي آخر في لندن، وقد نشأت المجموعة على إثر إندماج بنك باريس الوطني (Bank Nationale de Paris) مع باريبا (Paribas) عام 2000،

1 قراش عمر، "متطلبات إرسال الإندماج المصرفي في الجزائر بإشارة إلى تجارب دولية"، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2013، ص94.

2 المرجع نفسه، ص94.

وفي أبريل 2009 المجموعة تعمل في عدة قطاعات استراتيجية تتراوح بين الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية والحلول الاستثمارية والتي تشمل، مثلا ادارة الأصول، والخدمات العقارية وغيرها.

هناك أربعة أسواق محلية لمجموعة بي أن بي باريبا وهي فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، ولكسمبورج، كما أن لديها عمليات تجزئة كبيرة في الولايات المتحدة وبولندا وتركيا وأكرانيا وشمال إفريقيا، فضلا عن عمليات مصرفية إستثمارية واسعة النطاق في نيويورك ولندن وهونغ كونغ وسنغافورة.[1]

ثانيا: تقديم بنك فورتيكس البلجيكي الهولندي.

مؤسسة مصرفية استثمارية مالية وتعمل أيضا للتأمين بلجيكية هولندية، تأسست عام 1990 نتيجة إندماج (ANEV)، شركة التأمين الهولندية الكبيرة ،و(VSB)، وهو مجموعة الخدمات المصرفية الهولندية، وانضم لاحقا في نفس العام بواسطة AG، وهي شركة التأمين البلجيكية، وله مقران في هولندا وبلجيكا ، في عام 2007 حصل البنك على الرقم 20 في قائمة أكبر بنوك العالم من حيث العوائد.[2]

ثالثا: النتائج المتحصل عليها من عملية الإندماج.

تتمثل أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي: [3]

بموجب الإتفاق يحصل البنك الفرنسي "بي أن بي باريبا" على 75% من حصة الفرع البلجيكي لمصرف فورتيس؛ أي 14.7 مليار دولار.

1 أحمد بن السعيد، زيادة صفقات الإندماج المصرفية إقليميا رغم انحصارها الدولي، مجلة العرب القطرية، تاريخ الزيارة 2013/04/26، عن الموقع الإلكتروني www.alarab.ga/details، ص240-241.

2 هناء رحابي واللويزة بوترعة، المرجع السابق، ص103.

3 توفيق صالح الحفار، المرجع السابق، ص450.

في حين إحتفظت الدولة بنسبة 25% المتبقية بالنسبة لفرع فورتيس في لكسمبورغ، فإن " بي أن بي باريبا" سيتحصل على 66% من الأسهم على أن تحتفظ حكومة لكسمبورغ ب33%.

كما سيطر البنك الفرنسي " بي أن بي باريبا" بنسبة 100%على نشاطات التأمين التي كان يقوم بها مصرف فورتيس بقيمة خمسة مليارات يورو، مقابل أموال نشاطات التأمين التي كان يقوم بها مصرف فورتيس في بلجيكا ولكسمبورغ ،

وكذلك في أربع دول أخرى هي: تركيا، بولندا، ألمانيا وفرنسا والتي تقدر ما بين 15 و16 مليار يورو. على أن تحتفظ الدولة البلجيكية التي بالكلمة الفصل حيال القرارات الإستراتيجية.

في المقابل ستصبح الدولة البلجيكية المساهم الأكبر في " بي أن بي باريبا " من حوالي 11.7%من رأس المال بحيث أن دولة لوكسمبورج ستمتلك 1.1 %على ما أوضح المدير العام للمصرف بودوانبرو في بروكسل.

وأوضح بنك " بي أن بي باريبا " أن العملية ستؤدي إلى قيام أكبر مصرف أوروبي من حيث حجم الودائع 600 مليار يورو متقدما على المصرف الهولندي " أي أن جي " 525 مليار يورو " ودوتشي بنك" الألماني 460 مليار يورو. [1]

وفي هذا السياق تقرر إتخاذ اجراءات إضافية لضمان ملاءة مصرف فورتيس بشكل دائم،

بعد تقديم مساعدة له قدرها 11.2 مليار يورو، لإنقاذ المصرف الذي يوظف أكبر عدد من الأشخاص في القطاع الخاص في بلجيكا.

1 هناء رحابي واللويزة بوترعة، المرجع السابق، ص103.

وأن الإتفاق يحمي المدخرين ويضمن عدم مواجهة أي من الزبائن مشاكل، وبشراء مجموعة "بي أن بي باريبا" حصة 75% من بنك فورتيس Fortis Bank البلجيكي ، أصبح أكبر بنك في منطقة اليورو من حيث الودائع.

وفي عام 2011 كان "بي أن بي باريبا" هو أكبر بنك في العالم من حيث الحجم الإجمالي للأصول التي بلغت 2.670 ترليون دولار، وقد بلغت إيرادات المجموعة عام 2010 حوالي 43.88 مليار يورو، وحققت حينها أرباحا صافية بلغت حوالي 7.8 مليار يورو.[1]

1 هناء رحابي واللويزة بوترعة، المرجع السابق، ص104.

المبحث الثاني : الإندماج المصرفي في مصر

شهد الجهاز المصرفي المصري عدة إندماجات منذ ستينات القرن المنصرم، ولكن كانت في معظمها عمليات دمج قسري وتمت بين بنوك القطاع العام ولم يكن لآليات السوق دور في تلك الإندماجات، وخلال تلك الفترة تم دمج بعض البنوك في إطار السياسة الإقتصادية العامة للدولة وخصوصا عندما بدأت مصر في التأميم والسيطرة على معظم الأنشطة لاسيما القطاع المالي والمصرفي[1].

المطلب الأول: النظام المصرفي في مصر

يلعب النظام المصرفي في مصر دورا هاما في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الإستثمار الذي يمثل عصب النشاط الإقتصادي، ولما كان الإندماج المصرفي أحد ابرز التحولات في القطاع المالي العالمي وأحد إفرازات العولمة خاصة المالية منها، لم يكن القطاع المصرفي المصري ببعيد عن تلك الأحداث، وبإعتباره أحد المساهمين والفاعلين في عملية التنمية كان لزاما على صانعي السياسة الإقتصادية وفي داخلها السياسة المصرفية إدراك حركة التأثير ودرجات الإستجابة التي إنتقلت إلى القطاع المصرفي المصري جراء هذه التغيرات والتطورات هذا ما يدعونا للوقوف على النظام المصرفي في مصر من حيث نشأته وهيكله.

أولا: نشأة الجهاز المصرفي في مصر

نشأ الجهاز المصرفي في مصر على يد الاحتلال البريطاني سنة 1856 الذي أهتم بإيجاد فروع له كي يسيطر على النشاط الاستثماري والمالي في مصر آنذاك، إلا أنه ما فتى أن قام المصريين بالمساهمة في هذا النشاط، والذي زاد بشكل خاص في الفترة 1920-

1 نبيل حشاد، إمكانية دمج و تملك البنوك في مصر ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 24 . نيسان ، 2001 ، ص73.

1956 قبل ان تتغير معالم الدولة المصرية سياسيا وإقتصاديا على إثر قيام ثورة يوليو وما تبعها من توجه نحو النظام المركزي المخطط، والقيام بعمليات التمصير والتأميم لكافة البنوك والشركات على الأراضي المصرية، إلا أن هذا التحول لم يدم طويلا وسرعان ما طرقت مصر وعادت ادراجا إلى سياسة الباب المفتوح متبنية نهج النظام الرأسمالي منذ عام 1974.[1]

ثانيا: هيكل الجهاز المصرفي المصري

تبدأ خريطة أو هيكل القطاع المصرفي في مصر بالبنك المركزي الذي ينظم ويحدد السياسة النقدية التي تسير عليها الدولة والبنوك العاملة داخل القطاع المصرفي، ويتبع البنك المركزي عدد من بنوك القطاع العام والبنوك الأهلية والتجارية .

ويشمل الجهاز المصرفي في مصر 38 بنكا من البنوك العاملة في السوق المحلية المصرية تشمل بنوك عامة وخاصة وأجنبية و111000 موظف بالجهاز المصرفي المصري و 3.2 تريليون – الف مليار – جنيه إجمالي ودائع المصريين بالبنوك ، ويعتبر البنك الأهلي المصري أكبر البنوك المصرية من حيث حجم الودائع بتريليون – ألف مليار – جنيه تمثل نحو 30 % من ودائع بنوك مصر، والبنك الزراعي المصري أكبر البنوك العاملة في مصر من حيث شبكة الفروع بـ 1210 فرع.[2]

1 حازم حسانين محمد ، إقتصاديات الإندماج المصرفي و دوره في السياسات المصرفية في مصر ، مركز ليفانت للبحوث و الدراسات ، لندن، ص28 .

2 حازم حسنين ، مرجع سابق، ص 29.

-جدول رقم 03 هيكل الجهاز المصرفي في مصر من 2007 إلى 2017

السنة	عدد البنوك العاملة	عدد الفروع
2007	41	3056
2008	40	3267
2009	39	3443
2010	39	3502
2011	39	3573
2012	40	3610
2013	40	3651
2014	38	3710
2015	38	3766
2016	38	3882
2017	38	4009

المصدر : حازم حسنين محمد ، مرجع سابق ص29.

المطلب الثاني : تطور عمليات الإندماج المصرفي في مصر

لقد مرت تجربة الإندماج المصرفي في مصر منذ عام 1963 و إلى غاية وقتنا الحالي بأربعة مراحل :

المرحلة الاولى: حقبة الستينيات

حيث بدأت عمليات الدمج المصرفي في مصر منذ عام 1963 تأثرا بمرحلة التحول الإشتراكي وقيام الحكومة بتأميم البنوك المصرية الأمر الذي مكنها من السيطرة على الجهاز

المصرفي، ومن ثم لجأت إلى تدعيم الجهاز المصرفي عن طريق عمليات الدمج القسري بين البنوك و أهمها:

- تم دمج كل من بنك مصر السويس و البنك الاهلي التجاري السعودي و بنك التضامن المالي و بنك سوارس في بنك مصر.
- تم دمج البنك التجاري الإيطالي والبنك الايطالي المصري وذي فرست ناشيونال أوف أمريكا والبنك التجاري اليوناني والبنك المصري لتوظيف الأموال وبنك التجارة في البنك الأهلي المصري.
- تم دمج بنك الإتحاد التجاري في بنك القاهرة.
- تم دمج بنك النيل وبنك الإستيراد والتصدير المصري في بنك الإسكندرية .
- تم دمج بنك الجمهورية في بنك بورسعيد.[1]

المرحلة الثانية: عقد السبعينيات والثمانينيات الدمج المصرفي في ظل الإنفتاح الإقتصادي:

شهدت هذه الفترة وبالأخص منذ عام 1974 الإنفتاح الإقتصادي تشجيع الدولة للبنوك و خاصة الصغيرة منها على الدخول في عمليات الإندماج، بهدف خلق بنوك قوية قادرة على المنافسة، غير أن هذا التشجيع كانت أثاره محدودة ولم تشهد الفترة المذكورة سوى عمليات محدودة للدمج، نظرا لحالة التعثر التي أصابت البنوك وتزامنت مع تزايد المديونية، و بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 2422 لعام 1971 تم دمج بنك بورسعيد في بنك

1 بنك الاسكندرية ، التجربة المصرية في الدمج المصرفي، النشرة الإقتصادية ، المجلد السابع و الثلاثون، إدارة البحوث و الترجمة، الاسكندرية، 5005، ص52.

مصر، كما تم دمج بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري ودمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية.[1]

المرحلة الثالثة: عقد التسعينات الإندماج في ظل الإصلاح الإقتصادي ضرورة حتمية:

أصبحت عمليات الإندماج ضرورة تحتمها التطورات المحلية والدولية المتسارعة خاصة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي والتحول نحو آليات السوق والتحرر المالي وتنامي ظاهرة العولمة، وقد صدر القانون رقم 37 لسنة 1992 والذي نصت لمادة 30 مكرر منه على إجراءات دمج البنوك الضعيفة في بنوك قوية إجباريا حتى لو رفض مساهمو البنوك الضعيفة هذا الإجراء.

و قد شهد عقد التسعينيات عددا من حالات الإندماج الفكري و الطوعي نذكر منها:

- في عام 1992 تم دمج خمسة عشر 15 بنكا من بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطني الرئيسي بالقاهرة دمجا طوعيا استهدف تدعيم رأس مال البنك الوطني مما يعطيه قدرة أكبر على التحرك والمنافسة في السوق المصرفية ويساعده على تنويع منتجاته ويعد هذا الدمج مثالا للدمج الرأسي.[2]
- في عام 1993 تم جمع بنك الإعتماد والتجارة مصر في بنك مصر وذلك بسبب إفلاس بنك الإعتماد والتجارة وهذا النوع من الإندماج هو إندماج قسري لجأ إليه البنك المركزي المصري بهدف إنقاذ المودعين الذين تضرروا بسبب انهيار البنك، وضمان رد حقوقهم كاملة بالإضافة إلى تجنيب هذا البنك المتعثر مخاطر التصفية.
- في عام 1998 قام البنك الأهلي المصري بالإستحواذ على البنك العربي الأمريكي و مقره نيويورك، والذي إنخفض رأسماله من 100 مليون دولار إلى 20 مليون دولار فقط في

1 حازم حسانين محمد ، مرجع سابق، ص46.

2 بنك الاسكندرية ، مرجع سابق ، ص53.

أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها البنوك الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات، حيث تمكن البنك الأهلي المصري الذي يعد من أكبر المساهمين في البنك العربي الأمريكي من شراء أصول وخصوم البنك المذكور في صفقة بلغت قيمتها نحو 22 مليون دولار أمريكي تحت رقابة مزدوجة من السلطات المصرفية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية. [1]

- في عام 1999 تم دمج البنك العقاري المصري العربي في البنك العقاري وذلك لخلقا كيان مصرفي قوي متخصص في التمويل والخدمات العقارية، ليصبح البنك الجديد باسم البنك العقاري المصري العربي.[2]

المرحلة الرابعة: الألفية و ما بعدها تزايد الإندماج المصرفي و إستفحال العولمة:

مع إنشاء منظمة لتجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية الجات وما في داخلها من تحرير الخدمات المالية أضحى من الضروري مسايرة تطبيقات العولمة والثورة التكنولوجية واللحاق بتطورات السوق المصرفية العالمية، وكذلك حتى يتسنى للبنوك المصرية الدخول للسوق المصرفية الدولية، كما ظهر الإندماج المصرفي كوسيلة من وسائل التمويل وكذلك كوسيلة لتحديث السياسة المصرفية وتطوير اساليب حشد المدخرات وإدارة عمليات الائتمان . وقد أصدر البنك المركزي القانون رقم 88 لسنة 2003 المشجع والمنظم للإندماج بين البنوك وتنظم مواده آليات هذا الإندماج سواء كان إندماجا إختياريا أو إجباريا وفي نهاية 2004 تم طرح خطة خاصة بعمليات الإندماج المصرفي الطوعي والجبري بين عدد من

1 بنك الاسكندرية ، مرجع سابق، ص 54.

2 حازم حسانين محمد ، مرجع سابق، ص47.

البنوك أدت إلى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من 57 بنكا في نفس العام إلى 39 بنكا في نهاية ديسمبر 2008.[1]

ومن أمثلة الإندماجات البنكية في هذه المرحلة نذكر:

– بيع 80 % من بنك الإسكندرية إلى بنك سان باولو الإيطالي فضلا عن بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة. [2]

– ماي 2005 إستحواذ النك العربي الافريقي الدولي على 100 % من بنك مصر أمريكا بمبلغ 239.5 مليون جنيه .

– إستحواذ بنك الأهلي سوسيتيه جنرال على 90.7 % من بنك مصر الدولي في سبتمبر 2005 بمبلغ 2203.6 مليون جنيه للصفقة .

– يعتبر عام 2012 هو عام الإستثمار القطري في مصر وكانت أول صفقات الإستحواذ القطرية في مصر هي صفقة إستحواذ بنك " كيوانفست " القطري على 60 % من حصة المجموعة المالية القابضة "أي أف جي هيرمس" و قد بلغت قيمة الصفقة 250 مليون دولار أمريكي واحتفظت المجموعة المالية "هيرمس" القابضة ب 40% من حصتها في هذه الصفقة .

أما أهم و أكبر صفقة أبرمت عام 2012 في القطاع المصرفي هي إستحواذ بنك قطر الوطني (QNB) على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال (NSGB)، حيث قام البنك القطري

1 حازم حسانين محمد ، مرجع سابق، ص 48 .

2 البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2012/2011 . القاهرة 2012 ، ص 26

بالاستحواذ على 77.7 % من حصة سوسيتيه جنرال بقيمة 2.558 مليار دولار، و يعتبر البنك الأهلي سوسيتيه جنرال هو أكبر بنك قطاع خاص في مصر.[1]

المطلب الثالث : أمثلة عن الإندماج المصرفي في مصر

أولا : الإندماجات التي تقودها البنوك التجارية في القطاع العام:

مثلت بنوك القطاع العام تجارية ومتخصصة على مدى عدة عقود مضت عصب الجهاز المصري، فعلى الرغم من تنامي الوزن النسبي للبنوك الخاصة والأجنبية في السوق المحلي إلا أن البنوك العملة لا تزال تستحوذ على ما يزيد عن نصف حجم معاملات الجهاز المصرفي، كما لم تكن تلك البنوك بمنأى عن موجة الإندماجات التي شهدها القطاع المصرفي مؤخرا [2]

1.الإندماج بين بنكي مصر و القاهرة :

جاء قرار رئيس الوزراء في نهاية شهر سبتمبر 2005 بتعيين مجلس إدارة مشترك لبنكي مصر والقاهرة ، تمهيدا لإندماج الثاني في الأول خلال فترة تتراوح ما بين 6-17 شهرا، وهو الأمر الذي أدى إلى إندماج ثاني وثالث أكبر بنوك القطاع العام التجارية لخلق كيان مصرفي كبير ينافس على قمة الجهاز المصرفي .

1 حازم حسانين ، مرجع سابق ، ص 49.

2 الطيب ياسين ، مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية . المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص 13.

فوفقا للميزانيات المعتمدة في جوان 2007، تأتي مؤشرات بنك مصر في صورته الجديدة بعد الإندماج كما يلي : [1]

- ارتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك لتبغ نحو 5.2% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

إرتفاع حصة البنك من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي لتبلغ نحو 6.25 % .

- إرتفاع حصة البنك من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي لتبلغ 7.21 %.

- إرتفاع نصيب البنك من إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي لتبلغ 7.16 % .

- إرتفاع نصيب البنك من إجمالي حقوق المساهمين بالجهاز المصرفي لتبلغ 6.19 %.

- إرتفاع شبكة فروع و وحدات البنك ليمتلك أضخم شبكة على مستوى الجهاز المصرفي لتبلغ 694 وحدة مصرفية .

2.استحواذ البنك الأهلي على بنكي المهندس والتجارة و التنمية:

قام البنك الأهلي المصري بالإستحواذ على كل من بنك المهندس وبنك التجارة والتنمية التجاريون في شهري أكتوبر وديسمبر 2005 على الترتيب وهو الأمر الذي من المقدر أن يتمخض عنه عدد من النتائج الإيجابية لاسيما على الوضع التنافسي للبنك نذكر منها ما يلي: [2]

1حماني عبد الرؤوف، بولبرادع شرف الدين ، دور الإندماج المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية في بعض الدول العربية وآفاقه في الجزائر ، مذكرة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، كلية ع اقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018- 2019 ص 40.

2 الطيب ياسين ، مطاي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 13 .14.

- إرتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك بنقطة مئوية واحدة ليستحوذ بذلك على نحو 8.21 % من أصول الجهاز المصرفي .
- إرتفاع نصيب البنك من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي 3.1 نقطة مئوية لتبلغ نحو 1.24 %.
- إرتفاع نصيب البنك من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي ب 1.2 نقطة مئوية لتبلغ نحو 25 %.
- زيادة عدد الفروع و الوحدات المصرفية للبنك بعدد 13 وحدة مصرفية .
- إتاحة نوعية جديدة من المعاملات المصرفية، حيث يقدم كل من بنك المهندس وبنك التجاريين "خدمات المعاملات الاسلامية ".

يضاف إلى ما سبق ان قيام البنك الاهلي بدمج كل من بنك المهندس وبنك التجاريين لهو أمر يقود إلى تجنب خطر تصفية نشاط هذين البنكين وما كان سيحمله من التأثير بالسلب على السلامة المصرفية وانتظام الأداء المالي.

وعلى الجانب الآخر فإن عملية الإستحواذ المشار إليها تحمل في طياتها عدد من التحديات التي تتطلب المواجهة الفعالة من البنك الأهلي يأتي في مقدمتها مشاكل القروض غير المنتظمة بين البنكين المشار إليهما، وكذا عجز المخصصات، فضلا عن تكاليف أعادة هيكلة الفروع الخاصة بكلا البنكين.[1]

3. الوضع التنافسي لكل من بنك الأهلي و بنك مصر في أعقاب عمليات الدمج :

من خلال متابعة الميزانيات المعقدة في 2004/06/30 لكل من مجموعة البنك الأهلي متضمنا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنك مصر والقاهرة نبين ما يلي:

1 بن حمودة محبوب، قراءة في عولمة المصارف ، مجلة آفاق ، جامعة البليدة، 2003 ص 30.

– إحتلال مجموعة البنك الأهلي موقع الصدارة على قمة الجهاز المصرفي المصري فيما يتعلق بكل من المركز المالي والقروض. [1]

– إحتلال مجموعة بنك مصر موقع الصدارة فيما يتعلق بكل من الودائع ورأس المال وحقوق المساهمين.

الجدول 04: الحصة السوقية للبنك الأهلي متضمنا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنكي مصر والقاهرة طبقا للميزانيات المعتمدة في 2004/06/30 الوحدة مليار جنيه.

البيان	مجموعة بنك الأهلي			مجموعة بنك مصر		
	القيمة	الحصة السوقية %	الترتيب بعد الإندماجات	القيمة	الحصة السوقية %	الترتيب بعد الإندماجات
المركز المالي	138.4	21.8	1	136.4	21.5	2
الودائع	111.4	24.1	2	118.1	25.6	1
القروض	73.9	25	1	64.4	21.7	2
رأس المال	2.56	12.5	2	3.4	16.7	1
حقوق المساهمين	2	18.9	2	6.2	11.5	1
صافي الأرباح/حقوق المساهمين %	3.1			3		

المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الإقتصادية العدد الرابع 2005 ص 37 .

1 هالة حلمي السعيد ، قضايا اندماج البنوك مع إشارة للحالة المصرية ، بحث مقدم لمؤتمر مواجهة تحديات الإصلاح الإقتصادي في مصر ، جوان 2005 ص 30.

ثانيا : الإندماجات بين البنوك الخاصة وتعاظم دور البنوك الأجنبية :

تسيطر البنوك الخاصة والمشتركة وفروع البنوك الأجنبية على نحو 3.45 % من إجمالي تصول الجهاز المصرفي ونحو 1.40 % من الودائع ونحو 3.9 % من القروض وذلك نهاية جوان 2004 .[1]

– وتتميز هذه البنوك وخاصة تلك التي يسيطر فيها الاجانب على حصة من رأس المال بمجموعة من الصفات المشتركة ابرزها :[2]

– إنخفاض معدلات الفائدة المعلنة عن الودائع مقارنة ببنوك القطاع العام حيث يصل الفرق في بعض الأحيان من 1 % إلى 5.1 % .

– إرتفاع معدلات العائد على الأصول و حقوق المساهمين مقارنة بالبنوك العامة .

– إرتفاع معدلات التوظيف .

– جودة محفظة القروض .

– إستهداف الشرائح العليا من عملاء التجزئة والمشروعات .

– تمركز نشاطها في مدينتي القاهرة و الإسكندرية وبعض المدن السياحية مثل الغردقة وشرم الشيخ و عدد من المدن الصناعية.

التنوع الكبير في منظومة الخدمات المصرفية ولاسيما القروض الشخصية والإئتمان الإستهلاكي كما تقدم هذه البنوك بعض الخدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت إلى طرح مجموعة ضخمة من الخدمات المتطورة و الصيرفة الإستثمارية في مجالات تمويل

1 الطيب ياسين ، مطاي عبد القادر ، مرجع سابق ص 15 .

2 مجلة بنك مصر، أوراق بنك مصر البحثية ، عمليات الدمج و الإستحواذ المصرفي و أثرها على القطاع المصرفي والإقتصاد القومي ، العدد 45 .2008 ص 45.

التجارة الإستيراد والتصدير والتي يستخدم لتنفيذها كافة الإمكانيات المتوفرة لشبكة الفروع والمؤسسات التابعة لتلك البنوك على الصعيد الإقليمي والدولي.

تشير الصفات سالفة أذكر إلى ان البنوك الخاصة والأجنبية صارت تمثل منافسا يعتد به في السوق المصرية، وأن الصغر النسبي لحجمها لم يعد يمثل عائقا أمام تقدمها للحصول على الصفقات الضخمة، بل والفوز بها باللجوء إلى آلية القروض المشتركة وتكوين مجموعات العمل.[1]

ومن ناحية اخرى ، فإن هذه البنوك صارت تنتهج إستراتيجية جديدة تعتمد على زيادة رؤوس أموالها وتوسيع حجم ونطاق أعمالها وأصبحت تسعى للإنتشار الجغرافي في المدن الصناعية، و لم تعد تقصر نطاق تواجدها في مدينتي القاهرة و الإسكندرية فقط[2].

1 الطيب ياسين ، مطاي عبد القادر ، مرجع سابق ص 15.

2 البنك الأهلي المصري ، النشرة الإقتصادية ، مرجع سابق ص 58.

المبحث الثالث: تبني سياسة الإندماج في الجزائر.

إن الإندماج المصرفي الذي استأثر باهتمام العديد من الجهات الرقابية والبنوك لعلاج، معظم المشاكل المصرفية وعلى رأسها ضعف القاعدة الرأسمالية، وتعثر بعض البنوك، فهو وسيلة للإستثمار والنمو، وينتج عنه عدة مزايا، مثل حفض التكاليف.

مما يؤدي إلى زيادة فعالية المصارف المندمجة، إضافة إلى تعزيز مركزها التنافسي، كما يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تنعكس إيجابا على أداء الجهاز المصرفي كله.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن الجزائر لم تسجل أي حالة إندماج مصرفي، وأن هيمنة البنوك العامة على السوق المصرفي في الجزائر لا يعود إلى كفاءتها، وإنما إلى طبيعة ملكية هذه البنوك للدولة، وإلى ضعف الثقة في البنوك الخاصة.

وإستنادا إلى نتائج الدراسة تم التوصل إلى إقتراح الإندماج المصرفي حلاّ لتقنية الجهاز المصرفي الجزائري وتحسين أدائه.

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر.

مر الجهاز المصرفي عبر عدة مراحل نوجزها فيما بلي: [1]

1- مرحلة تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري 1962-1985

تم في هذه المرحلة إنشاء كل من الخزينة ، والتي أخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفتها، وقامت بوظيفة إستثنائية كمانح للقروض الإقتصادية، أيضا تم إنشاء البنك المركزي الجزائري، وإصدار عملة وطنية تحت إسم الدينار الجزائري، كما تميزت هذه

1 صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائر، من قبل الإستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص103.

المرحلة بالتأمينات، زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع الخاص، تخطيط الإستثمارات متعددة القطاعات المركزية والتصنيع السريع.

2- الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات 1986-2000

شهدت هذه المرحلة تعاقب اصدار القوانين لتنظيم عمل الجهاز المصرفي حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام المصارف والقرض، والقوانين المتعلقة بالإستقلالية الصادرة في جانفي1988، وأخيرا القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أفريل 1990.

3- أداء الجهاز المصرفي بعد 2000.

حيث تم في هذه الفترة تعديل قانون 10/90 في أوت 2003 بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في أوت 2003، وإختلفت من الساحة المالية ثمانية مصارف خاصة هي :

بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري الجزائري. (Union Bank)، البنك الجزائري الدولي، الشركة الجزائرية للبنك، (Mouna Bank، Arc Bank)، البنك العام المتوسطي، و(Abayan Bank)، في الفترة ما بين 2003-2006.

ويلاحظ في النظام المصرفي عدم وجود مصارف متخصصة في عملية التنمية، كما تم تعديله في 2011 بموجب القانون المتمم والمعدل للأمر 11/03، فمعظم المؤسسات المالية إن لم نستطع القول كلها عبارة عن بنوك تجارية ومؤسسات مالية متخصصة.[1]

المطلب الثاني: واقع الإندماج المصرفي في الجزائر.

إن كان الإندماج المصرفي طبق في بعض الدول العربية خاصة في لبنان ومصر، فإن الجزائر لم يطبق لحد الآن وذلك نظرا لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل

1 مطاي عبد القادر ' الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 176.

النشاطات، وبالتالي قلة المنافسة بالإضافة إلى ضعف الأسواق المالية النشطة التي تساعد وتساهم في ترويج وبيع الأسهم.

أما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة، أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى ولكنها لا تقدر نظرا لقلة مواردها المالية وضعف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم.[1]

ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لا يسمح بقيام عمليات الإندماج، سواء بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح فقط للأجانب تملك 49% فقط من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب.

الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة وفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري (CPA)، حيث فشل مشروع التوأمة والخوصصة الجزئية لهذا البنك بعدما أشرف بنك الإخوة "لازار" الفرنسي بإجراء تقييم ل (CPA) إلا أن بنك "سوسيتي جنرال" تراجع عن الأمر وطلب بتملك أكثر من 49% من هذا البنك.

ولعل القرار الذي تم إتخاذه من طرف وزارة المالية في جوان 2005 والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية بتملك أكثر من 51% من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة والشراكة وهي:

1 بعلي حسني مبارك، " إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م، ص132.

القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، الذي كان من شأنه أن يساهم في إنطلاق عمليات الإندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية، أو فيما بين البنوك الأجنبية.[1]

وعليه فلا مناص من مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الإندماج المصرفي، خصوصا مع سعي الجزائر للإنضمام إلى إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ؛

وما يعنيه من دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الكبيرة إلى السوق الجزائرية، لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة وأن الساحة المصرفية الكبيرة الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات .

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى إندماج البنوك الجزائرية نذكر منها:[2]

– عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية.

–تعتبر رؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرة الحجم مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية ،والتي في غالبها هي بنوك مندمجة.

–ضعف في كفاءة أداء البنوك الجزائرية وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها.

–الإلتزام بمقررات لجنة بازل يستلزم إندماج البنوك الجزائرية لتكوين رأس المال الكافي لذلك.

1 قناد أسماء، المرجع السابق، ص76.

2 نفس المرجع ، ص77.

خاتمة الفصل الثاني

أصبح الإندماج المصرفي من أهم المتطلبات وضرورات العصر الحالي؛ حيث أن مزاياه تفوق تكاليفه أو سلبياته في معظم الحالات.

وقد عرفت الدول المتقدمة تطورا هائلا من بينها الدول الأوروبية، وذلك بسبب تبنيها للإندماج المصرفي، إلا أن الإندماج المصرفي في الدول العربية ظل خيارا ثانويا، وإقتصرت عملياته على تملك المصارف الكبيرة لمصارف صغيرة.

واتسمت العمليات التي تمت بتواضع عددها باستثناء لبنان ومصر، أو تدني قيمتها مقارنة بحجم الإندماجات على الصعيد العالمي.

ورغم أهمية الإندماج البنكي ومدى تأثيره على القدرة التنافسية للبنوك إلا أنه لا يزال غائبا ولم يظهر بعد في الجزائر وذلك لعدة أسباب، ولذلك يجب تجديد وعصرنة البنوك الجزائرية من أجل تطبيق الإندماج.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الإندماج المصرفي من أهم التوجهات للبنوك في عصرنا الحالي وهو عصر الكيانات المصرفية العملاقة، إذ أن تجمع البنوك وتكتلها اصبح أمرا بارزا وسريع الإنتشار حيث يشهد العالم موجات إندماج كثيرة في القطاع المصرفي ومن الأسباب والدوافع التي دعت للقيام بالإندماج المصرفي الإتحاد الإقتصادي العالمي الذي أصبح يتطلب قيام الكيانات الإقتصادية الكبيرة في كافة المجالات والأنشطة وتحتاج هذه الأخيرة إلى مصارف كبيرة بهدف توفير الخدمات الحديثة بسرعة وفعالية وبتكلفة منخفضة بالإضافة إلى تحسين المراكز التنافسية للبنوك المندمجة في السوق المصرفية العالمية.

وما يحدث في الوقت الراهن من موجة الإندماجات المصرفية يؤكد تزايد الاستخدام لمواجهة العولمة التي لا يبقى معها سوى الاقوى، وهذا ما لمسناه في عرضنا لتجارب الدول والتي تستمر في تطبيق الإندماج ليس بدافع الرغبة فحسب بل وعيا منها لنتائجه الإيجابية كالقضاء على الطاقات المصرفية العادلة وترشيد تكاليف التشغيل وتوسيع قاعدة الخطوط المصرفية وخفض التكاليف وهذا لا يمنع من ترتب بعض النتائج السلبية للإندماج المصرفي.

اما بالنسبة للجزائر نجد أن الإندماج المصرفي منعدم ولم يحدث اي إندماج بين البنوك الجزائرية حيث مازال القطاع المصرفي الجزائري يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي نلخصها في النقاط التالية:

-عدم وجود رغبة للإندماج من طرف السلطات النقدية أو السياسات الإقتصادية ككل وهذا يعكس غياب القوانين والتشريعات الخاصة بعملية الإندماج.

-توفر الجهاز المصرفي الجزائري على بنوك عمومية تسيطر على تمويل الإقتصاد الوطني بينما تبقى حصة البنوك الأجنبية والخاصة ضعيفة ومحدودة في السوق المصرفية.

-ضعف التحكم في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف السلطات النقدية وعدم فعالية الرقابة والصرامة في تطيق القوانين وخير دليل على ذلك افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

-ضع التكنولوجيا والاتصال في الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل من الاداء الجيد وإخفاء المعلومات والبيانات الخاصة بالأصول والخصوم الحقيقية لكل .... وبالتالي عدم الشفافية التي ينتج عنها في كثير من الاحيان الافلاس.

-غياب المنافسة المحلية وذلك ما يفسر بنوك ضعيفة ومتشابهة ومحدودة الخدمات غرضها الاساسي هو جمع المدخرات وتقديم القروض دون التفكير في توسيع الخدمات ومنافسة البنوك الأجنبية المتقدمة.

-غياب التحرير المصرفي في الجزائر الذي يدعم ويشجع عملية الإندماج المصرفي من خلال زيادة القدرة التنافسية بعد تفتح العالم الخارجي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: يعمل الإندماج المصرفي على تحديث وتطوير النظام المصرفي باستخدامه لمجموعة من النظريات والطرق الهادفة لتحسين نوعية الخدمات المصرفية.

إثبات صحتها من خلال التطرق إلى أهم نظريات الإندماج وخاصة نظرية القيمة والكفاية التي تستخدم في اثراء وتبيان كيفيات وآليات تحقق الإندماج الناجح الذي يساهم في تطوير النظام المصرفي.

الفرضية الثانية: للإندماج المصرفي استراتيجيات عديدة لزيادة القدرة التنافسية بين البنوك.

هذه الفرضية صحيحة وذلك من خلال التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات المتخذة من طرف صانعي قرار الإندماج لتحسين المراكز التنافسية للمصارف المندمجة والعمل على اضفاء ميزة وقدرة تنافسية مما جعل المصرف الناتج عن الإندماج اكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتطورات العالمية في المجال المصرفي.

الفرضية الثالثة: الإندماج المصرفي أصبح ضرورة ملحة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري وتفعيل دوره في الإقتصاد.

اثبات صحتها من خلال التطرق للنظام المصرفي الجزائري وواقع الإندماج المصرفي في الجزائر.

نتائج البحث:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

يعد الإندماج المصرفي إحدى الوسائل الرئيسية لإيجاد كيانات مصرفية عملاقة قادرة على امتصاص الصدمات من خلال تحقيق الإنتشار الجغرافي للبنك وتنوع خدماته، وعدم تركزها في نشاط واحد مما يخفض من حدة تركز المخاطر ويزيد ن قوة المصارف.

إن إندماج المصارف العربية مع المصارف الأجنبية يساعد هذه المصارف على الحصول على التقنية وإيجاد مصادر خارجية للتمويل وضمان التسويق الخارجي للمصارف العربية.

-الإندماج الناجح هو الذي يؤدي إلى قيام كيان جديد يفوق في قيمته مجموع قيم أجزائه ومن المتوقع أن تؤدي عملية الإندماج الناجحة إلى تحقيق وفرات في الحجم وتخفيض الكفة والمخاطر وزيادة في العوائد والأرباح.

-بالإندماج المصرفي يتم التخلص من الأنشطة الأقل أهمية والأثقل عبئا.

-يساعد الإندماج بين البنوك على تقديم خدمات جيدة وجديدة ومتنوعة وبأسعار تنافسية وعليه فكل هذه الأثار الإيجابية تفيد الموردين والمقترضين وبالتالي تزيد رفاهية الأفراد وهذا بدوره ينعكس بآثاره ايجابية على الإقتصاد ككل.

-حددت عمليات إندماج في بعض الدول العربية بالرغم من أنها عمليات متواضعة ليست في المستوى المطلوب إلا أنها حققت نتائج ايجابية وساعدت على تطوير وتحسين أداء البنوك وزادت من درجة تنافسيتها.

-يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من أوجه قصور عديدة تتمثل في عدم فعالية المنظومة المصرفية الجزائرية وفقدان الإحترافية في ممارسة العمل المصرفي بحيث لم يشهد عمليات إندماج بين بنوكه.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

-ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم اصولها فهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الإندماج المصرفي.

-ضرورة العمل على الاسراع في تحقيق عملية الإندماج الناجح لتطوير الخدمات المصرفية من خلال تشجيعها وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

-العمل على أن تتم عمليات الإندماج وفق نظم سليمة حتى يستفيد النظام المصرفي من اثاره الايجابية دون السلبية.

-تقوية ودعم آليات الرقابة والإشراف علة المصارف حيث يؤدي ضعت تلك النظم إلى فشل عمليات الإندماج.

-ضرورة خلق المناخ المناسب وبناء الثقة وإيجاد الشفافية في التعامل وتبادل وجهات النظر بين البنوك نفسها وما بين البنوك والبنك المركزي.

أما بالنسبة للجزائر يمكن تقديم التوصيات التالية إلى السلطات المعنية لإصلاح هذا القطاع من خلال:

-إعداد دراسة جدوى شامل لمشروع الإندماج تشتمل أساسا على مقومات نجاح المشروع وايجابياته على الاشخاص من ذوي العلاقة بالبنوك المندمجة من مساهمين وعملاء وعاملين.

-تفعيل الشراكة مع البنوك الأجنبية من أجل تأهيل البنوك العمومية.

-إدخال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة في مجال العمل المصرفي.

-العمل على تأهيل الإطار البشري وترقية أداءه بما يحقق أهداف البنوك.

-يجب أن تسبق عمليات الإندماج في النظام المصرفي الجزائري تغيرات هيكلية وإدارية للمصارف الجزائرية حتى لا يتم دمج المصارف الضعيفة أو التي تعاني إختلالات جوهرية بالشكل الذي يضمن نجاح عملية الإندماج.

-دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الإندماج المصرفي وعرفة أهم الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها محليا مع تركيز على دور الدولة كمحفز اساسي لعملية الإندماج.

-إن الإندماج البنكي وأن كان يمثل أحد الاساليب الهامة التي يمكن أن تأخذ بها البنوك الجزائرية لمواجهة التحديات العالمية في ظل تحرير الخدمات المالية والبنكية إلا أن ذلك يجب أن يتم في ظل ضوابط معينة لتجنب فشلها وما يمكن أن يترتب على ذلك من أثار خطيرة لاسيما إذا تعلق الأمر بالبنوك الكبيرة.

آفاق البحث:

من خلال بحثنا هذا وجدنا جوانب ذات أهمية يجب دراستها نقترحها لتكون بحوث ودراسات أخرى وهي:

-أهمية الإندماج البنكي في التقليل من المخاطر البنكية.

-آفاق الإندماج المصرفي في الجزائر.

-الإندماج المصرفي في ظل التحولات العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1. ابراهيم شحاتة وآخرون، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج والتملك، تجارب وخبرات، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000.
2. أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، سنة 2000.
3. طارق عبد العال حماد، إندماج وخوصصة البنوك" الدار الجامعية، مصر، 2001.
4. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
5. محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النبل العربية، الطبعة 01، مصر، 2001 .
6. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.
7. أبو معمر فارس، الإدارة المالية، مطبعة أفاق للنشر، الطبعة الثالثة، غزة، 2003.
8. مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد السابع، جوان 2010.
9. باطة عصام الدين أحمد، العولمة المصرفية دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2010.
10. بركان زهية، الإندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار في اقتصاديات شمال إفريقيا، البليدة، العدد الثاني، 2011.
11. عبد النبي وليد عيدي، الإندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، أبحاث البنك المركزي العراقي، 2011.
12. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2012/2011 . القاهرة 2012 .

13. رمزي صبحي الجرم، إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير الصرفي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2013.
14. توفيق صالح الحفار، "التكامل الإقتصادي العربي"، مكتبة النهضة الليبية، ليبيا 2013.
15. حازم حسانين محمد ، اقتصاديات الإندماج المصرفي و دوره في السياسات المصرفية في مصر ، مركز ليفانت للبحوث و الدراسات ، لندن.
16. الطيب ياسين ، مطاي عبد القادر ، لدفع مستوى اداء المنظومة المصرفية الجزائرية . المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
17. محسن أحمد الخضيري، الإندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف .

❖ **الرسائل الجامعية:**

❖ **دكتوراه:**

1. عبد الكريم شنجار ورد العيساوي، "دراسة تحليلية لظاهرتي الإندماج والاستحواذ الإقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2005.
2. فضل على ناجي، الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم، دمج البنوك اليمنية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.
3. مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

4.حوحو سعاد خوصصة البنوك العمومية وإندماجها وأثرهما على الإقتصاد– دراسة حالة– الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

❖ **ماجستير**

1.الدباغ صلاح الدين، الجوانب القانونية لعملية الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات حول الدمج المصرفي التي نظمها إتحاد المصارف العربية، بيروت 1992.

2. عمار عمر، محمود الهمداوي، اقتصاديات الإندماج وبنوك القطاع العام، التجارية المصرية، رستاة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الزقازيق، 2004.

3.مهيب محمد زايدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.

4.بعلي حسني مبارك، " إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة"، مذكرة ماجيستير، تحت إشراف: بعلوج بولعيد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011–2012م.

5.قراش عمر، "متطلبات إرسال الإندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية"، مذكرة مقدمة ضمن متقدمات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2013.

❖ **الماستر**

1. هناء رحابي واللويزة بوترعة، "الإندماج الإقتصادي كتوجه حديث لمواجهة الكيانات العملاقة مع التركيز على القطاع المصرفي –عرض تجارب–"، مذكرة لنيل شهادة

الماستر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2012،2013.

2.بوشلاغم فتيحة ورقياق حنان، الإندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك – دراسة حالة الجزائر– شهادة ماستر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.

3.هواين زينب، لشهب هاجر، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ، ميلة 2017–2018.

4.حماني عبد الرؤوف شرف الدين ، دور الإندماج المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية في بعض الدول العربية و آفاقه في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018– 2019 .

❖ **ليسانس**

5.قناد أسماء، الإندماج المصرفي، شهادة ليسانس ل م د، كلية العلوم الإقتصادية والتسير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر، بلقايد، تلمسان، الملحة الجامعية مغنية، 2014 .

❖ **المجلات والمقالات:**

1.سجود الزديالي، الحيازة والإندماج في القطاع المصرفي العربي مجلة المصارف العربية، العدد 204، المجلد 18، ديسمبر 1997.

2.نبيل حشار ، امكانية دمج و تملك البنوك في مصر ، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 24 . نيسان ، 2001 .

3.بن حمودة محبوب ،قراءة في عولمة المصارف ، مجلة آفاق ، جامعة البليدة 2003 .

4.حسن نافعة، "الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

5.بركان زهية، الإندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي والمصرفي، مجلة أفاق إقتصادية، العدد 04، 2005.

6.هالة حلمي السعيد ، قضايا إندماج البنوك مع إشارة للحالة المصرية ، بحث مقدم لمؤتمر مواجهة تحديات الاصلاح الإقتصادي في مصر ، جوان 2005 .

7.صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائر، من قبل الإستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

8.بنك الاسكندرية ، التجربة المصرية في الدمج المصرفي، النشرة الإقتصادية ، المجلد السابع و الثلاثون، إدارة البحوث و الترجمة، الإسكندرية، 2005.

9.عبد الكريم جابر العيساوي، الإندماج والتملك الإقتصادي، المصارف نموذج المصارف، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2007.

10. مجلة بنك مصر ، أوراق بنك مصر البحثية ، عمليات الدمج و الإستحواذ المصرفي و أثرها على القطاع المصرفي و الإقتصاد القومي ، العدد 45 .2008 .

11. مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.

12. حوحو سعاد، واقع الإندماج المصرفي في الدول العربية، في أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جوان 2012.

13. أحمد بن السعيد، ريادة صفقات الإندماج المصرفية إقليميا رغم انحصارها الدولي، مجلة العرب القطرية، تاريخ الزيارة 2013/04/26، عن الموقع الإلكتروني www.alarab.ga/details.

❖ **المراجع الأجنبية:**

1. COOK Marshal European Mergers and competitionRolicy journal of european business education – decembre1999 .

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
شكر	–
إهداء.....	–
مقدمة.....	02
الفصل الأول: الإطار القانوني للإندماج المصرفي	
تمهيد.....	08
المبحث الأول: ماهية الإندماج المصرفي.....	09
المطلب الأول: مفهوم الإندماج المصرفي.....	09
المطلب الثاني: شروط الإندماج المصرفي وضوابطه.....	11
أولا: شروط الإندماج المصرفي.....	11
ثانيا: ضوابط الإندماج المصرفي.....	12
المطلب الثالث:أنواع الإندماج المصرفي.....	13
أولا: الإندماج المصرفي من حيث طبيعة الوحدات المندمجة.....	13
ثانيا: الإندماج المصرفي وفق للعلاقة بين أطراف عملية الإندماج:.....	14
المبحث الثاني: الأسس النظرية لعمليات الإندماج المصرفي.....	16
المطلب الأول: نظريات الإندماج المصرفي.....	16
الفرع الأول: نظرية تعظيم القيمة.....	16
أولا: نظرية الكفاءة.....	16
ثانيا: نظرية الإحتكار:.....	17
ثالثا: نظرية القيمة:.....	17
الفرع الثاني: نظريات الكفاية.....	17

أولا: نظرية الكفاية التفاضلية:.....	18
ثانيا: نظرية الإدارة غير الكفؤة:.....	18
ثالثا: نظرية التعاون التشغيلي:.....	18
الفرع الثالث: نظرية بناء السيطرة:.....	19
الفرع الرابع: نظرية المعلومات والإرشادات.....	19
الفرع الخامس: نظرية الإزعاج والقلق.....	20
المطلب الثاني: مراحل الإندماج المصرفي.....	20
الفرع الأول: مرحلة التحضير لعملية الإندماج المصرفي.....	20
الفرع الثاني: مرحلة الإعلان عن الاستعداد للإندماج ومواجهة النتائج المترتبة عنه.....	22
الفرع الثالث: مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الإندماج	22
المطلب الثالث: أهداف الإندماج المصرفي.....	23
المبحث الثالث: آثار الإندماج المصرفي.....	25
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي.....	25
المطلب الثاني: الآثار السلبية للإندماج المصرفي.....	28
المطلب الثالث: الآثار القانونية للإندماج المصرفي.	29
أولا: بالنسبة إلى عضوية مجلس الإدارة.....	29
ثانيا: بالنسبة للدائنين.....	30
ثالثا: بالنسبة للمدينين.....	30
رابعا: بالنسبة لعقود الإيجار.....	31
خامسا: بالنسبة لعقود العمل	31
سادسا: بالنسبة للمنافسة المصرفية.....	31
سابعا: بالنسبة للسرية المصرفية	32

خاتمة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الإندماج المصرفي في بعض الدول	
تمهيد.....	35
المبحث الأول: الإندماج المصرفي في الإتحاد الأوروبي.	36
المطلب الأول: النظام المصرفي في الإتحاد الأوروبي.....	36
المطلب الثاني: تطور عمليات الإندماج المصرفي في الإتحاد الأوروبي.....	38
المطلب الثالث: أمثلة عن الإندماج المصرفي في الإتحاد الأوروبي.....	41
أولا: تقديم بنك بي أن بي باريبا:	45
ثانيا: تقديم بنك فورتيكس البلجيكي الهولندي.....	45
ثالثا: النتائج المتحصل عليها من عملية الإندماج.....	45
المبحث الثاني : الإندماج المصرفي في مصر.....	48
المطلب الأول : النظام المصرفي في مصر	48
أولا: نشأة الجهاز المصرفي في مصر	48
ثانيا : هيكل الجهاز المصرفي المصري	45
المطلب الثاني : تطور عمليات الإندماج المصرفي في مصر	50
المطلب الثالث : أمثلة عن الإندماج المصرفي في مصر	55
اولا: الإندماجات التي تقودها البنوك التجارية في القطاع العام :.....	55
ثانيا: الإندماجات من البنوك الخاصة وتعاظم دور البنوك الأجنبية:.....	59
المبحث الثالث: تبني سياسة الإندماج في الجزائر.....	61
المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر.....	61
المطلب الثاني: واقع الإندماج المصرفي في الجزائر.....	62

خاتمة الفصل الثاني.....	65
الخاتمة.....	67
قائمة المراجع.....	74
الفهرس.....	80
قائمة الجداول.....	84

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	النشاطات الإندماجية المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1991.	42
الجدول رقم 02	عدد عمليات الإندماج وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للإتحاد الأوروبي الفترة 1990-2001.	43
جدول رقم 03	هيكل الجهاز المصرفي في مصر من 2007 إلى 2017	50
الجدول 04	الحصة السوقية للبنك الأهلي متضمنا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنكي مصر والقاهرة طبقا للميزانيات المعتمدة في 2004/06/30 الوحدة مليار جنيه.	58